# تفعيل دور الشمول المالي في التأثير علي حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر وفقا لاستراتيجية التنمية 2030[1]

**د. محمود رجب محمود**

**المدرس بقسم المالية العامة**

**كلية التجارة – جامعة الإسكندرية**

**جمهورية مصر العربية**

ragabmahmoud519@gmail.com

## ملخص البحث

يمثل الشمول المالي حاليا هدفا للعديد من دول العالم وخاصة الدول النامية كوسيلة للمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالحصول علي الخدمات والمنتجات المالية له دور حاسم في الحد من الفقر ونسب البطالة والتضخم والحد من التهرب الضريبي والجمركي ودعم التنمية الشاملة والمستدامة.

ويهدف هذا البحث الي توضيح دور الشمول المالي في التأثير علي حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال دمجه في الاقتصاد الرسمي، ولتحقيق هذا الهدف تم تناول مفهوم الشمول المالي وأهدافه وأهميته كأحد مكونات السياسة الاقتصادية ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والاستقرار المالي والاقتصادي وكيفية التغلب علي صعوبات وعقبات تطبيقه في الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة وفقا لرؤية واستراتيجية التنمية (مصر 2030). وأخيرا تم عرض مجموعة من التوصيات والحلول المقترحة لعلاج مشكلة تضخم حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال زيادة فعالية الشمول المالي، وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام تحول المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لإدماجها في القطاع الرسمي، تنويع وتطوير الخدمات المالية لتناسب متطلبات الأفراد في المناطق النائية والفقيرة بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، وتيسير عملية تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتعزيز برامج الضمان الاجتماعي لتوفير حد أدني من الدخل للفئات التي تعاني من عدم القدرة علي إشباع احتياجاتها الأساسية.

## الكلمات الدالة

الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الخفي، الشمول المالي، الاقتصاد الرقمي

[1] تم تقديم البحث في 2022/3/23، وتم قبوله للنشر في 2022/5/9

## (1)المقدمة

يعتبر الشمول المالي أحد القضايا الهامة والحديثة التي أصبحت علي قائمة أولويات العديد من دول العالم وخاصة الدول النامية في السنوات الأخيرة، فقد قامت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهداف استراتيجيتها القومية للحد من الفقر، ودعم التنمية الشاملة والمستدامة، ومصر من الدول التي تبنت الرؤية العالمية للشمول المالي وجعلته ركيزة أساسية للتنمية والحد من حجم الاقتصاد غير الرسمي أو ما يسمي باقتصاد الظل والذي يتمثل في كل الأنشطة والمشروعات الاقتصادية التي تتأسس وتعمل دون إشراف أو رقابة الدولة عليها، ودون إدراج ما تدره من أرباح في إجمالي الناتج المحلي للدولة.

وتشير بعض التقديرات إلي أن حجم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإقتصاد غير الرسمي في اقتصاديات الدول النامية يمثل نسبة مرتفعة تتراوح بين 30-70% من إجمالي الناتج القومي لهذه الدول[1]

وتجدر الإشارة إلي أن حجم العمالة غير الرسمية في الاقتصاد المصري عام 2008 وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء قد بلغ 39.3% بينما زادت هذه النسبة إلي 46.4% عام 2014 الأمر الذي يؤكد تزايد حجم هذا القطاع ومن ثم تزايد آثاره علي الاقتصاد المصري.

ويعاب علي الاقتصاد غير الرسمي في مصر أنه يمثل كتلة ضخمة من الموارد التي لم تطلها يد الضرائب بعد، ناهيك عن ارتباطه الوثيق بمعظم الآفات التي تفشت في المجتمع علي مدار العقود الأخيرة كالعمل في أماكن غير آمنة، والعشوائيات، وعمالة الأطفال والتسرب من التعليم وغيرها.

أن الهدف من دمج الاقتصاد غير الرسمي في اقتصاد الدولة ليس زيادة الحصيلة الضريبية فقط، بل خضوع هذه الأنشطة لإشراف الجهات المختصة، وأن نجاح دمج الاقتصاد غير الرسمي يعتمد علي مدي تطبيق القوانين بصرامة علي الممتنعين عن توفيق أوضاعهم، وعلي تشجيعهم من خلال الإعفاءات الضريبية، وتسهيلات الحصول علي قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتطوير مشروعاتهم.

وحيث أن رؤية مصر 2030 تتضمن العديد من المستهدفات في كل من المحاور المتعلقة بالإقتصاد، والعدالة الاجتماعية، والبيئية، والطاقة والتنمية البشرية، وبعد أن أثبتت العديد من الدراسات دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة والحد من الفقر، لم يعد تطبيق منظومة الشمول المالي رفاهية، بل أصبح تحدي يواجه صانع القرار، خاصة في الدول النامية.

[1] عبدالرازق، منال حسين (2009) عملية تحول القطاع غير الرسمي إلي قطاع رسمي في مصر، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد الثاني، 1

راجع أيضا: محسن، منال ممدوح (2017). الآثار الاقتصادية الكلية لدمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

وتركز الدراسة علي بيان أهمية الشمول المالي كركيزة أساسية للتنمية، مع دراسة تحديات وفرص تعزيز الشمول المالي في مصر،ودوره في دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات في الاقتصاد الرسمي بما يؤدي إلي تحسين الأداء الاقتصادي، وتحقيق العدالة والتنمية والحد من الفقر ومعدلات التضخم والاستقرار المالي.

## (2)مشكلة الدراسة

يمكن تحديد المشكلة التي تحاول الدراسة التعرض لها ومعالجتها في عدم انتشار الخدمات المصرفية المبتكرة بين جميع فئات المجتمع، حيث أظهرت دراسات البنك الدولي أن ما يقرب من 40% من إجمالي السكان علي مستوي العالم لا يتمتعون بالقدرة علي الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية مما يؤدي إلي إعاقة عمليات التنمية والتقدم الاقتصادي بسبب زيادة معدلات الفقر والبطالة وعدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وتضخم حجم الاقتصاد غير الرسمي وخاصة في الدول النامية ومنها مصر،حيث تشير الدراسات إلي تضخم حجم الأنشطة غير الرسمية في مصر إلي نسبة تتراوح ما بين 40% إلي 60% من حجم الاقتصاد والتي تتركز معظمها في المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر وهذا يمثل مشكلة ملحة لصانع القرار لأنه يمثل طاقة مهدرة حيث يعمل هذا القطاع وينتج بأقل من إمكانياته وقدراته الإنتاجية الحقيقية، إضافة إلي الإيرادات الضريبية المهدرة بسبب هذا القطاع، فيشير التقرير الصادر من البنك الدولي 2018 إلي أن حجم التعاملات في اقتصاد الظل في مصر يتراوح ما بين 1.2 – 1.5 ترليون جنيه[1] وهذه التعاملات خارج مظلة القانون ولا تحصل عنها ضرائب.

وبناءا علي ما سبق تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية:

1- ما هو دور الشمول المالي في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

2- كيف يمكن تعزيز دور الشمول المالي في تحقيق هذا الهدف بما يساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقاً لرؤية مصر 2030.

## (3)أهمية الدراسة

تأتي أهمية البحث من منطلق تطلع مصر لأن تكون من ضمن الدول التي تسعي إلي تعزيز وصول واستخدام كل فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية. وذلك من خلال بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي والذي يعد أحد ركائز النمو الاقتصادي والتحول للإقتصاد الرقمي بالإضافة إلي دوره الفعال والحافز لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي بما يساعد علي تعزيز النمو الاقتصادي. وتتمثل أهمية الدراسة أيضاً في محاولة تسليط الضوء علي معوقات وتحديات الشمول المالي في مصر وتقديم مقترحات للتغلب عليها وتعزيز دوره في تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لرؤية مصر 2030.

[1]. World Bank Group, "Enterprises Surveys, What Business Experience" Explore Survey Data, Informality, 2018.
Available in www.Enterprises Survey. Org/ Data/ Explore Topics/ informality (17/7/2018)

## (4)هدف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في دراسة وتحليل تحديات وفرص الشمول المالي في مصر وأهميته ضمن أدوات السياسات الاقتصادية، وكيفية تعزيز دوره في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي بدمجه في القطاع الرسمي لتحقيق التكامل بين قطاعات الاقتصاد القومي في مصر وزيادة مستويات الدخول وتخفيض نسبة البطالة والفقر والحد من التهرب الضريبي والجمركي بما يحفز تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لرؤية مصر 2030.

## (5)منهجية الدراسة

سوف يقوم الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال الإطلاع علي الكتب والبحوث المتخصصة والدراسات العلمية والتقارير والإحصاءات التي اهتمت بدراسة وتحليل دور الشمول المالي في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي لتحقيق العدالة والتنمية الاقتصادية والحد من الفقر وزيادة الإيرادات الضريبية وتحقيق الاستقرار المالي.

## (6)فرض الدراسة

يؤدي انتشار الخدمات المصرفية وتفعيل الشمول المالي إلي تحسين الأداء الاقتصادي من خلال المساعدة علي دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

## (7)الدراسات السابقة

دراسة Kiran (2018)[1] بحثت التحديات المؤسسية للشمول المالي وعدم وصول النظام المصرفي الرسمي للمناطق والفئات المستبعدة من المجتمع مما يحد من استخدام الشمول المالي كأداه هامة للنمو الاقتصادي في الهند خلال الفترة من 2000 إلي 2015. وتوصلت الدراسة إلي أن عدم قدرة المؤسسات المالية الرسمية علي تلبية الطلب الكامن علي الخدمات المالية سواء من (إدخار أو تمويل متناهي الصغر) من القطاعات الفقيرة في المجتمع مكنت مقدمي الخدمات غير الرسميين من ملء الفراغ، وبالتالي فإنه بدون تغيير في استراتيجيات وسياسات البنوك، فإن الشمول المالي لن يرقي إلي مستوي التوقعات علي الرغم من الدعم السياسي. واقترحت الدراسة أن ينظر القطاع المصرفي للجهود الرامية إلي التوسع في الشمول المالي ليس كتكلفة رأسمالية أو كمصاريف خيرية، وإنما كاستثمار طويل الأجل في المستقبل.

دراسة Sethi & Sethy (2019)[2] اختبرت العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الهند خلال الفترة من عام 2004 – 2014 باستخدام نموذج انحدار ARDL وأكدت الدراسة أن الشمول المالي يعد أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، وأن التحسن في الخدمات المالية له أثر إيجابي علي النمو الاقتصادي. وبالتالي فإن

[1] Kiran, K. (2018). Challenges to Financial Inclusion in India: The Case of Andhra Pradesh, International Journal of Engineering Technology Science and Research, 5, (1).

[2] Sethi, D., & Sethy, S. K. (2019). Financial Inclusion Matters for Economic Growth in India: Some Evidence from Co integration Analysis, International Journal of Social Economics, 46(1).

صانع السياسة الذي يركز علي إصلاحات القطاع المالي يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي في المدي الطويل، وخاصة في الدول النامية. ولذلك يتعين علي الحكومة وصانعي السياسات معالجة القضايا التي ينطوي عليها الوصول إلي الخدمات المالية لتحفيز النمو الاقتصادي. ومن خلال اختبار العلاقة السببية توصلت الدراسة إلي أن الشمول المالي يسبب النمو الاقتصادي وليس العكس.

دراسة Iqbal & Sami (2017)[1] اهتمت بتأثير الشمول المالي علي النمو الاقتصادي في الهند من خلال تحليل البيانات الثانوية بواسطة نموذج الانحدار المتعدد كأداة إحصائية للفترة من 2010-2016 وتم تقسيمها إلي فترتين الأولي من 2010 إلي 2013 وفيها اهتم بنك الاحتياطي بفتح عدد كبير من الحسابات المصرفية إلا أنه لوحظ أن الحسابات المفتوحة والبنية التحتية المصرفية التي تم إنشاؤها لم تشهد عمليات جوهرية فيما يتعلق بالمعاملات. والفترة الثانية من 2013-2016 وفيها اهتم بنك الاحتياطي بضمان الوصول الفعال إلي الخدمات المصرفية إلي السكان المستبعدين وجدت نتائج الدراسة تأثيرا إيجابيا وهاما بين عدد فروع البنوك ونسبة الودائع علي الناتج المحلي الإجمالي للبلد، في حين لوحظ أن معدل نمو أجهزة الصراف الآلي تأثيرا غير ذي دلالة إحصائية علي الناتج المحلي الإجمالي الهندي، وتوصلت الدراسة إلي أن الشمول المالي يرتبط ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتوعية العملاء وتنظيم برامج التدريب المصرفي الإلكتروني ومحو الأمية المالية.

دراسة Adediran (2017)[2] وضعت إطار نظري لقياس مدي إمكانية الوصول إلي الخدمات المالية وتأثيرها علي الوضع الاجتماعي الاقتصادي للأسر التي تنتمي إلي القطاعات الفقيرة في مجتمع نيجيريا خلال الفترة 1970-2015، وخلصت الدراسة إلي أن الشمول المالي هو أساس النمو الشامل، وأن الوصول السهل للخدمات المالية والتمويل هو ما نحتاجه الآن لدفع عملية التنمية، وأن عدم الوصول إلي التمويل المناسب هو السبب لاستمرار عدم المساواة في الدخل، بالإضافة إلي تباطؤ النمو سيؤدي إلي ضعف تخصيص الموارد وفقدان الفرص الاقتصادية التنافسية للأفراد، والوصول إلي التمويل الرسمي يخلق فرصة للأفراد لزيادة دخلهم وإنتاجيتهم وتحسين مستوي المعيشة والحد من الفقر.

دراسة Claessens(2006)[3] بحثت أثر الشمول المالي والتنمية المالية علي النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية علي مجموعة تتكون من 52 دولة من خلال بيانات عام 2003-2005 وتوصلت الدراسة إلي أن النظام المالي الأكثر تطورا يمكن أن يؤدي إلي النمو الاقتصادي ويقلل من الفقر وعدم المساواة في الدخل إلا أن الأنظمة المصرفية وأسواق رأس المال خاصة في الدول النامية غالبا ما تكون منحرفة تجاه أولئك الذين هم في وضع أفضل بالفعل، حيث يستفيدون أساسا من المشاريع الكبيرة والأفراد الأكثر ثراءا. يفتقر العديد من قطاعات المؤسسات والأسر

[1] Iqbal, B. A. & Sami, S. (2017). Role of Banks in Financial Inclusion in India, Contadina administration, 62(2).

[2] Adediran, O.; Oduntan, E., & Matthew, O. (2017). Financial Development and Inclusive Growth in Nigeria: A Multivariate Approach. Journal of Internet Banking and Commerce, 22(8).

[3] Claessens, S. (2006), Access to Financial Services: A Review of The Issues and Public Policy Objectives. The World Bank Research Observer, 21(2).

المعيشية إلي إمكانية الحصول علي التمويل، مما قد يعوق نموها ويقلل من رفاهيته. وبالتالي فإن زيادة فاعلية الشمول المالي من خلال تسهيل الوصول إلي الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وتعزيز البنية المصرفية المؤسسية وتحرير الأسواق وتيسير قدر أكبر من المنافسة وتشجيع الاستخدام المبتكر للمعرفة والتكنولوجيا. كما بينت الدراسة أن التمويل هو المحرك المهم للنمو الاقتصادي وأن تقديم الخدمات المالية للأسر ذات الدخل المنخفض يمكن أن يساعد الأفراد علي تحسين دخولهم وتأمينه ضد المخاطر وتوسيع فرص الاستثمار مما يؤدي إلي النمو الاقتصادي ويزيد من فرصة الرفاهية الاقتصادية.

ومن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو استكمال القصور في الدراسات السابقة المتعلقة بسياسات وآليات تعزيز دور الشمول المالي في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي بما يساعد في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية.

دراسة Beck, et. al. (2004)[1] بحثت ما إذا كان الشمول المالي يقلل من الفقر حيث قامت بتقييم تأثير الشمول المالي علي التخفيف من حدة الفقر بطريقتين. أولا: بتقييم العلاقة بين التنمية المالية والتغيرات في توزيع الدخل، مستخدما بيانات 52 دولة من الاقتصاديات النامية والمتقدمة خلال الفترة من 1960-1999. ثانيا: من خلال تقييم العلاقة المباشرة بين التنمية المالية وتخفيف حدة الفقر. مستخدما بيانات 58 دولة نامية خلال الفترة من 1980-2000.ووجدت أن زيادة الشمول المالي يدفع 1- دخول الفقراء إلي النمو بوتيرة أسرع من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، 2- عدم المساواه في الدخل إلي الإنخفاض أكثر 3- انخفاض معدلات الفقر بمعدل أسرع، بالإضافة إلي أن الدول ذات الوسطاء الماليين الأكثر تطورا تؤدي إلي انخفاضا أسرع في مقاييس الفقر وعدم المساواة في الدخل.

دراسة فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (2015)[2] تناولت الدراسة الارتباط بين الشمول المالي وكل من الاستقرار المالي والحماية المالية للمستهلك، وقد أكدت الدراسة علي وجود علاقة وثيقة طويلة الأجل بين الشمول المالي وكل من الاستقرار المالي، والحماية المالية للمستهلك. وأوصت الدراسة بأهمية الأخذ بعين الاعتبار ضرورة توافر حد مناسب من البيانات عن العملاء ومقدمي الخدمة والسوق (أطراف التعامل) لتطبيق الشمول المالي بأسلوب فعال للوصول إلي قطاع مالي مستقر يتمتع بقدر عالي من النزاهة المالية ويهتم بحماية وسلامة حقوق العملاء.

[1] Beck, T.; Demiurgic- Kunt, A. & Levine, R. (2004). Finance, Inequality, and Poverty: Cross-Country Evidence, NBER Working Paper, No. 10979, December.

[2] فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (2015). العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، الموقع الإلكتروني http://www.amf.org.ae

دراسة Agyemany (2018)[1] تناولت الدراسة تأثير الشمول المالي علي كل من الفقر، وعدم المساواة في الدخل في 48 دولة إفريقية، وتوصلت الدراسة إلي أن الشمول المالي يرتبط عكسيا بالإثنين (الفقر، وعدم المساواة في الدخل)، كما أوضحت أن الشمول المالي قد مكن الأفراد من المشاركة في التنمية الاقتصادية من خلال الحصول علي التمويل وتحسين أعمالهم، كما مكن الشمول المالي من تخفيف المخاطر، والتعامل مع أي صدمات مالية قد تنشأ. وأوصت الدراسة بأهمية وضع السياسات والبرامج التي من شأنها تعزيز ادراج الفقراء والمهمشين في القطاع المالي في البلدان الإفريقية المختارة.

دراسة معهد التخطيط القومي،(2018)[2] هدفت هذه الدراسة إلي توضيح دور الشمول المالي في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة، حيث بينت أن الشمول المالي يمثل تحديا للدول النامية ومن بينها مصر، مع ما للشمول المالي من أهمية كبيرة للحد من الفقر والبطالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخول ورفع مستوي التنمية البشرية والاجتماعية، وخلصت الدراسة إلي ضرورة تحقيق التكامل والتنسيق بين مبادرة الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في مصر.

دراسة بدر (2019)[3] تناولت أثر الشمول المالي علي النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر في مصر، وقد هدفت إلي قياس مدي تأثير الشمول المالي علي النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر، وقد استخدمت الدراسة السلاسل الزمنية من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية للفترة 2000-2017، وخلصت الدراسة إلي أن زيادة الشمول المالي والإنفاق الحكومي يؤديات إلي زيادة النمو الاقتصادي، وأن التوجيه الخاطيء لأدوات الشمول المالي قد يؤدي إلي دعم النمو الاقتصادي ولكن لن يؤدي إلي التخفيف من الفقر.

## (8)خطة الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلي مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري للشمول المالي

المبحث الثاني: الشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي

المطلب الأول: وضع الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد المصري

المطلب الثاني: دور الشمول المالي في التأثير علي حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر

[1] Agyemany, B.; Agyei, K., & Duah, k. (2018). Financial Inclusion, Poverty and Income Inequality: Evidence from Africa, Spirit an International Journal of Poverty Studies, 2(2), 2018, http://ssrn.com

[2] معهد التخطيط القومي، الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، القاهرة، 2018.

[3] بدر، أسامة محمد (2019)، أثر الشمول المالي علي النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر (حالة مصر)، المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة، جامعة طنطا، التنمية المستدامة والشمول المالي- الرؤي والآثار والتداعيات، المجلد الأول، 180-121.

## المبحث الأول

## (9)الإطار النظري للشمول المالي

### تمهيد

يمثل الشمول المالي حاليا هدفاً للعديد من دول العالم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من الاقتصاد غير الرسمي، فالحصول علي الخدمات المالية له دور هام وحاسم في تحسين أداء الاقتصاد والحد من الفقر ودعم التنمية الشاملة والمستدامة[1]، وبالنسبة لمصر فهي تواجه اليوم تحدياً بالغ الأهمية، وهو ضرورة التحول من اقتصاد يعتمد علي المدفوعات النقدية كوسيلة أساسية لتسوية المعاملات المالية والتجارية إلي نظام حديث يعتمد علي التسوية المصرفية والإلكترونية، وقد تبنت مصر الرؤية العالمية للشمول المالي كنتيجة لتبني استراتيجية التنمية المستدامة (مصر 2030)، وتظهر أهمية هذا التوجه لما يترتب علي استمرار التعامل بالدفع النقدي من أضرار علي التنمية الاقتصادية، والمتمثلة في نمو الاقتصاد غير الرسمي وعدم استفادة المؤسسات الاقتصادية من آلية التمويل المتاحة وانتشار التهرب الضريبي، وعدم استفادة محدودي الدخل من الخدمات المالية والمصرفية الحديثة.

ويتناول المبحث النقاط التالية:

- مفهوم الشمول المالي.
- أهمية الشمول المالي في السياسات الاقتصادية.
- أركان الشمول المالي.

### (9-1) مفهوم الشمول المالي

الشمول المالي وفقا لتقرير البنك الدولي [2]هو "نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية"، كما عرفه Ramjet (2009)[3] بأنه "إتاحة الخدمات المالية للقطاعات المحرومة منها في المجتمع بالوقت المناسب" بينما يشير الشمول المالي وفقا للتقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء[4] إلي تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، بما في ذلك أصغرها إلي إمكانية الوصول والاستفادة الفعالة من الخدمات المالية الرسمية ذات الجودة المرتفعة (مدفوعات، تحويلات، ادخا، ائتمان، تأمين،000الخ)

[1] Beasley T.; Burchardi, k. and Ghatak, M., The Gains from Financial Inclusion: Theory and a Quantitative Assessment, ESRC-DFID Growth Research Program for Financial Support, 2018, 4.

[2] World Bank, Group, Global Financial Development: Financial Inclusion, World Bank, Washington DC, USA, 2014, 12.

[3] Ramjet, M. (2009). "Financial Inclusion in Gulbarga: Finding Usage in Access", Institute for Financial Management and Research, Working Paper Series No.26.

[4] CGAP & Arab Monetary Fund, "Financial Inclusion Measurement in the Arab World", Working Paper, 2017, January 2017.

وذلك بأسعار معتدلة، ويعرفه عثمان (2018)[1] بأنه "مجموعة السياسات والبرامج التي تتبعها الحكومات والمؤسسات المالية التي تسمح بتعزيز وصول الخدمات والمنتجات المالية والاستفادة منها لكافة مناطق وفئات المجتمع وبصفة خاصة المناطق والفئات المهمشة بما تتناسب مع احتياجاتهم ورغباتهم بتكلفة معقولة وجودة مناسبة وبشكل منتظم وعادل وشفاف مع حماية العملاء من الخداع والاستغلال"

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن الشمول المالي:هو عملية تمكين جميع الأفراد والمنشآت من الحصول علي مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الأمنة (الحسابات المصرفية، والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، خدمات التمويل والتأمين، وغيرها) بأسعار معقولة وبطريقة مناسبة، وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة والمبتكرة التي صممت خصيصا لذلك[2]. ويشمل ذلك التعريف الأبعاد الأساسية التالية:

- يبدأ الشمول المالي بالحصول علي حساب إيداع أو معاملة في بنك أو مؤسسة مالية أخري أو من خلال مزود خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول.
- الشمول المالي يتضمن أن العملاء يمكنهم الوصول إلي أكثر من مقدم أو مانح للخدمات المالية مما يضمن مجموعة متنوعة من الخيارات التنافسية.
- جميع المعاملات المالية تتم تحت سمع وبصر الجهاز المصرفي لتحقيق الاستفادة القصوي منه.

## (2-9) أهمية الشمول المالي في السياسات الاقتصادية

وفقا لإستراتيجية التنمية المستدامة (مصر 2030) أصبحت قضايا تضمين الفئات المستعدة (غير المستفيدة) من الخدمات المالية الرسمية تلقي اهتماما ملحوظا من قبل صانعي السياسات الاقتصادية والمالية بعد أن أكدت العديد من الدراسات والبحوث العلاقة الوطيدة والطردية بين مستوي الشمول المالي وتحقيق النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، والاستقرار الاقتصادي والمالي كالأتي:

### (1-2-9) العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي

يساهم تطور عمق وكفاءة القطاع المالي والمصرفي في تحسين النمو الاقتصادي من خلال قدرة وكفاءة النظام المالي في تعبئة المدخرات وحشدها نحو المحتاجين إليها من مستثمرين ومستهلكين.

ويتسم القطاع المالي الأكثر شمولية بقدرة أكبر علي جذب المدخرات وتقديم الخدمات التمويلية والمالية لمختلف فئات المجتمع مما يساعد الكثيرين من هذه الفئات علي تمويل احتياجاتهم الاستثمارية والاستهلاكية، وبالتالي حفز

[1] عثمان، سعيد عبدالعزيز، عبد الرازق، مها (2018)، الشمول المالي وإمكانيات تطبيقه في مصر، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة، الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر2030، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 7.

[2] معتوق، سهير محمود؛ وآخرون، الشمول المالي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الأول، 2021، 86-87.

النمو الاقتصادي[1]، فبدون وصول الخدمات المالية إليها لن تكون هذه الفئات قادرة علي تلبية جزء كبير من هذه الاحتياجات نظرا لضعف مواردها المالية، ويعني ذلك أن الشمول المالي يعمل علي تشجيع التحول من الاقتصاد غير الرسمي إلي القطاع الرسمي بغرض الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية والمتاحة بأسعار معتدلة لجميع فئات المجتمع خاصة الفئات الفقيرة والمهمشة منها (المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة)، كما أن ضم هذه الفئات للتعاملات البنكية يمكن الدولة من الحصول علي المعلومات اللازمة عن التعاملات المالية لأنشطتهم مثل حجم الإنتاج والأرباح المحققة وغيرها، وهو ما يساعد علي مكافحة التهرب[2]، وزيادة الحصيلة الضريبية المهدرة بسبب تضخم حجم الاقتصاد غير الرسمي وتوجيها للمشروعات الاستثمارية والبنية الأساسية مما يعزز تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي.

**(9-2-2) العلاقة بين الشمول المالي والتنمية الاجتماعية**

يهتم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي من خلال الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل بتقديم الخدمات المالية لهم بشكل عادل، وأسعار مخفضة، بالإضافة إلي حمايتهم من سوء الاستغلال عن طريق الوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي نوع من الرقابة ومرتفعة الأسعار النسبية[3].

**(9-2-3) العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والاقتصادي**

حيث يهدف الشمول المالي إلي حصول الشرائح السكانية المستبعدة ماليا علي الخدمات المالية الرسمية بتكلفة منخفضة وشروط ميسرة وهو ما يسهم في رفع مستوي المعيشة والحد من التقلبات في مستويات الاستثمار والاستهلاك، وبالتالي التقلبات في دورات الأعمال وفي المقابل حرمان فئات من المجتمع من التمويل والخدمات المالية، ينعكس سلباً علي مستويات الفقر والاستقرار الاجتماعي كما أن غياب الخدمات المالية الرسمية، يدفع البعض إلي استخدام مصادر غير رسمية وما قد يصاحبها من جرائم مالية وغياب للحماية للمتعاملين ولا شك أن تطوير سياسات الشمول المالي وتوسيع نطاق تقديم الخدمات المالية الرسمية المتنوعة سوف يخدم قضايا الاستقرار المالي[4].

---

[1] محمد، وائل فوزي عبد الباسط (2019)، الشمول المالي والقطاع غير الرسمي، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، 786.

[2] واصل، علياء عبدالحميد (2019)، دور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات محاسبيا ومهنيا في تفعيل متطلبات الشمول المالي لتحقيق استراتيجية مصر2030، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، 119- 120.

[3] واصل،علياء عبد الحميد(2018)، الشمول المالي وإمكانيات تطبيقه في مصر، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة، الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر 2030، كلية التجارة،جامعة الإسكندرية،10

[4] محمد، وائل فوزي عبد الباسط(2019)، الشمول المالي والقطاع غير الرسمي، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، 787.

### (3-9) الركائز الأساسية للشمول المالي[1]

يرتكز الشمول المالي علي سبعة ركائز تتمثل في: إمكانية الوصول للتسهيلات المصرفية، برنامج محو الأمية المالية، تقديم الحسابات المصرفية الأساسية، توفير الإئتمان الجزئي، التأمين الجزئي، برامج معاشات القطاع غير المنظم وفيما يلي توضيح لهذه الركائز.

- إمكانية الوصول للتسهيلات المصرفية.

إن الركن الأول والأساسي للشمول المالي هو توسيع شبكة البنوك في الدول للوصول إلي الشرائح السكانية المستبعدة ماليا، بشكل يتيح لكل أسرة الوصول إلي الخدمات المصرفية بغض النظر عن موقعها الجغرافي داخل الدولة.كما أن توفير أنظمة الدفع الرقمية يؤدي إلي توسيع الحسابات والخدمات المالية كبديل لصناعة المدفوعات التقليدية التي تتطلب تكاليف عالية واستثمارات كبيرة في البنية التحتية مما يؤدي إلي ارتفاع رسوم الخدمات المالية[2] فتوفير أجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الإنترنت حلا عمليا لمشكلة البعد عن مؤسسات الائتمان المختلفة[3].

- برنامج محو الأمية المالية:Financial Literacy Program

إن مجرد جعل المنتجات والخدمات المالية متاحة ويمكن الوصول إليها بتكلفة معتدلة ليس كافيا، بل هناك حاجة إلي زيادة الوعي بها[4]، فتحقيق الشمول المالي يتطلب تثقيف مالي Financial Literacy أو ما يطلق عليه محو الأمية المالية والتي تعرف وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والشبكة الدولية للتعليم المالي بأنها "العملية التي تقوم من خلالها الجهات المعنية بتقديم المعلومات والإرشادات والنصح للمستلكين والمستثمرين الماليين عن المنتجات والخدمات والمخاطر المالية"[5]، فتزايد المنتجات والخدمات المالية وتعقيدها أدي إلي زيادة الحاجة إلي المعرفة المالية، ويتعين إعداد أفراد المجتمع وتهيئتهم للتخطيط المالي وزيادة وعيهم وإدراكهم لمزايا الوصول إلي النظام المالي الرسمي والمدخرات وأهمية الدفع في الوقت المناسب من خلال النشرات والإعلانات المختلفة لتوضيح أهمية المدخرات والتأمين من أجل الوصول لمستوي أكثر شمولا للخدمات المالية.

- توفير الحسابات المصرفية الأساسية: Providing Basic Banking Accounts

---

[1] خلف، مشتاق محمود (2020). اختبار التأثير المتبادل بين الشمول المالي والاستقرار المالي، رسالة دكتوراه، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،14-15

[2] Patwardhan A.; Singleton K., and Schmitz K., Financial Inclusion in the Digital Age, International Finance Corporation and Stanford Business, 2018, 13-15.

[3] Rajasekaran, Including the Excluded: The Scenario of Financial Inclusion in India, Journal of Business and Management (IOSR-JBM), 20(2), 2018, 64-67

[4] البدوي، رضا مصطفي، الشمول المالي في مصر: التحديات والفرص، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، 2019، 387.

[5] أبوزيد، أية محمد، الاستراتيجيات القومية للتثقيف المالي، البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري، مطبوعات المعهد1، 2015، 6-8.

إن الركيزة الثالثة للشمول المالي تتمثل في توفير الحسابات المصرفية الأساسية لجميع المواطنين بغض النظر عن الدخل أو حجم الإئتمان بتكلفة معتدلة، حيث يتيح الحساب المصرفي تلقي الأموال والحصول علي الأجور والمعاشات ودفع الفواتير.

- توفير الائتمان الجزئي: Micro Credit Availability

الركيزة الرابعة للشمول المالي تتمثل في توفير الإئتمان الجزئي والذي يعرف وفقاً للمفوضية الأوروبية علي أنه قرض يقدم لدعم وتطوير العمل الحر والمشروعات الصغيرة التي لها آثار اقتصادية تتمثل في خلق أنشطة تولد دخل و فرص عمل وتنمية للمشروعات الصغيرة بجانب إنشاء صندوق ضمان الإئتمان لتغطية التخلف عن السداد في هذه الحسابات والهدف من ذلك هو الحد من الإقصاء الاجتماعي وزيادة الشمول المالي للأفراد[1].

- توفير التأمين الجزئي: Micro Insurance

يقصد بالتأمين الجزئي حماية ذوي الخل المنخفض من مخاطر محددة مقابل مدفوعات لأقساط تأمين تتناسب مع احتمالات وتكلفة المخاطر التي تنطوي عليها[2].

- برامج معاشات القطاع غير المنظم

الركيزة السادسة للشمول المالي تتمثل في تأمين دخل لكبار السن وذلك لتشجيع العمال علي الإدخار للإستفاده منه عند كبر السن، وهو نظام معاشات تعاقدي بين الحكومة والأفراد. وهناك بعض المزايا المرتبطة بنظام المعاشات غير المنظم تتمثل في أنها تعتبر ضمان للمستقبل حيث تقدم مستقبل مضمون لأي شخص يسهم في هذا البرنامج، حصول الأسرة علي المال بعد سن التقاعد حينما لا يستطيع العائل القيام بأي عمل اقتصادي[3].

- اعتدال التكلفة

يتعين أن تكون جميع أنواع الخدمات المالية مناسبة من حيث تكلفة الخدمات المقدمة، بمعني أنه يتم التركيز علي الأشخاص الأضعف في المجتمع الذين يحتاجون إلي قروض بمبالغ منخفضة.

- توفير الخدمات الاستشارية للعملاء ومساعدتهم في اختيار الخدمات الأكثر ملائمة لهم والتي تساعد علي إدارة أموالهم بطريقة سليمة.

[1] Joana, R.; Microcredit and Economic Development: Entrepreneurship or Self- Employment?", Master Of Science in Business Administration, ISCTE Business School, Department of Marketing, 2015, 16-18.

[2] Allianz A.; Gtz A., Micro Insurance: Demand and Market Prospects", Federal Ministry for Economic Cooperation and Development, India, 2006, 4.

[3] William A.; Baanni, Shaibu A. and others, Factors Influencing Informal Sector Workers Contribution to Pension Scheme in the Tamale metropolis of Ghana", Journal of Asian Business Strategy, 5, (2), 2015, 44.

## المبحث الثاني

## (10) الشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي في مصر

تعاني الكثير من الدول النامية وخاصة مصر من تضخم حجم الاقتصاد غير الرسمي أو ما يطلق عليه وفقا لصندوق النقد الدولي بالاقتصاد الخفي أو اقتصاد الظل أو الاقتصاد الموازي، حيث تشير بعض التقديرات إلي أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في اقتصاديات الدول النامية يتراوح ما بين 30 إلي 70% من إجمالي حجم الناتج القومي لهذه الدول، ويمثل بقاء هذا القطاع غير الرسمي بتلك الدول داخل الإطار غير القانوني عائقا أمام نموها وتقدمها حيث يترتب عليه زيادة العجز بالموازنة العامة للدولة.

والاقتصاد غير الرسمي يعد أحد التحديات (الصعوبات) التي تواجه الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة في سعيها لتحقيق مسيرة التنمية المستدامة، إذ يترتب عليه زيادة حجم الإنفاق العام، حيث يستفيد العاملين بهذا القطاع من كل الخدمات التي تقدمها الدولة للقطاع الرسمي من مياه وكهرباء وصحة وتعليم ...الخ، في حين لا يساهم العاملين بالقطاع غير الرسمي في تحمل أي جزء من الأعباء الضريبية التي تنفقها الدولة علي هذه الخدمات والمرافق العامة مما يؤدي إلي زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وتعطيل مسيرة التنمية الاقتصادية. وتهدف العديد من دول العالم إلي التحول إلي نظام المدفوعات المصرفية والإلكترونية (الشمول المالي) لتشجيع دخول الأنشطة غير الرسمية في القطاع الرسمي والحد من التهرب الضريبي والجمركي وإتاحة الخدمات المالية لكل فئات المجتمع وتحسين كفاءة النظام المالي.

وينقسم هذا المبحث إلي:

- وضع الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد المصري
- دور الشمول المالي في التأثير علي حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر

### (10-1) وضع الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد المصري

يمثل اقتصاد الظل 30% تقريبا من العملية الاقتصادية في مصر وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام 2014. كما يسهم بنسبة تتراوح بين 50-60% من الناتج المحلي الإجمالي1،وتتراوح عدد وحداته ما بين 40% إلي 60% من حجم الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي، ويعمل بهذه الوحدات ما يقرب من 8 مليون شخص خارج الإطار القانوني2، وقد أوضح تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بمصر عام 2011 أن أكثر من 60% من الوظائف التي توفرت في الفترة بين 2006 و 2010 كانت ضمن أنشطة اقتصاد الظل3.

---

[1] Schneider, F.; Boehm, A., & Montenegro, C. E., New Estimates for the Shadow Economies all Over the World, International Economic Journal, 24, 2010, 443-461.

2 عثمان، سعيد عبدالعزيز، ومها عبدالرازق، الشمول المالي وإمكانيات تطبيقه في مصر، مرجع سابق:17

[3] UNDP, the ADCR 2011, the Poverty Impact of Growth and Employment in Egypt (1990- 2009), Arab Development Challenges Background Paper, 2011. https://www.undp.org.

وقد أوضحت إحدي الدراسات عام 2015 1أنه يعمل بالاقتصاد غير الرسمي 50% من العمالة غير الزراعية في مصر، و63% من إجمالي المشتغلين في جميع القطاعات بما فيهم الزراعة ويساهمون بما يوازي 30-40% من الناتج المحلي الإجمالي.وتعد هذه النسبة مرتفعة مقارنة بدول مجاورة ومنافسة كتونس والأردن وتركيا وكذلك مقارنة بدول متقدمة كبريطانيا والسويد.

ويشير التقرير الصادر من البنك الدولي 2018 إلي أن حجم التعاملات في اقتصاد الظل في مصر عام 2015 تتراوح بين 1.2 –1.5 ترليون جنيه2، وأن نسبة المؤسسات غير الرسمية عام 2016 تبلغ 43% من إجمالي عدد المؤسسات بالإقتصاد القومي.

وتتعدد أسباب اقتصاد الظل في مصر، والتي ترجع إلي انتشار البطالة وارتفاع معدل التضخم وتدني مستويات الأجور، وزيادة الأعباء الضريبية وانتشار البيروقراطية وتعدد الأجهزة الرقابية وتداخل اختصاصاتها. وعليه يتم تناول:

- مفهوم وسمات الاقتصاد غير الرسمي.
- آثار الاقتصاد غير الرسمي علي التنمية المستدامة.
- ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في مصر.
- إيجابيات وسلبيات الاقتصاد غير الرسمي في مصر.

## (10-1-1) مفهوم وسمات الاقتصاد غيرالرسمي

لا يوجد تعريف محدد وقاطع للإقتصاد غير الرسمي (اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي)، وقد كان أول من صاغه العالم البريطاني كيث هارت (keith Hart) 3عام 1972 وذلك في إطار السعي إلي تحديد العمالة غير الرسمية بأنه "العمالة التي تعمل خارج القطاع الرسمي بهدف تحقيق أرباح دون الالتزام بأي أعباء مالية"، ومنذ ذلك الوقت تنوعت وتعددت محاولات تعريف الاقتصاد غير الرسمي حتي الآن، ويمكن إرجاع ذلك إلي طبيعة القطاع غير الرسمي ذاته واختلاف النظرة إليه وصعوبة قياسه، فقد عرفه البعض بأنه "اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية ولا يعترف بالتشريعات الصادرة، ولا يقتصر علي الأنشطة غير المشروعة (تجارة الأسلحة والمخدرات والسرقة و... الخ) بل يتسع ليشمل الأنشطة المشروعة ولكن غير المصرح بها والتي تعمل بعيدا عن الإطار القانوني والضريبي4".

---

[1] Elshamy, M. h., Measuring the Informal Economy in Egypt, International Journal of Business Management and Economic Research (IJBMER), 6(2), 2015, 137-142.

[2] World Bank Group, "Enterprises Surveys, What Business Experience" Explore Survey Data, Informality, 2018.

Available in www.Enterprises Survey. Org/ Data/ Explore Topics/ informality(17/7/2018)

[3] Hart, k., Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana, the Journal of Modern African Studies, 11, 1973, 61-89.

[4] مصطفي، جيهان سيد محمد، دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز علي مصر، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، 2021،:643.

ويعرف صندوق النقد الدولي الاقتصاد غير الرسمي علي أنه اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي أو الاقتصاد الموازي وهو يشمل إلي جانب الأنشطة غير المشروعة أيضا أشكال الدخل التي لا يتم الإبلاغ عنها والتي تم الحصول عليها من إنتاج السلع والخدمات المشروعة سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بالمقايضة ومن ثم فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما أبلغت بها السلطات وعلي ذلك يتم تقسيم الاقتصاد غير الرسمي إلي أنشطة مشروعة وأنشطة غير مشروعة والتي يلزم أن تخضع لسيطرة الدولة1.

وتجدر الإشارة إلي أن عدم الاتفاق علي مفهوم محدد ومعتمد للإقتصاد غير الرسمي يؤدي إلي صعوبة إجراء المقارنات زمنيا ومكانيا بعبارة أخري يصعب إجراء مقارنات بين دول العالم حول ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي لاستخدام كل منهما لتعريف مختلف، كما يصعب معرفة تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في نفس الدولة من فترة زمنية لأخري في حالة الاعتماد علي تعريفات مختلفة.

هذا واختلاف التعريفات يؤدي أيضا إلي اختلاف السياسات التي تنتهجها الحكومات المختلفة في التعامل مع تلك الظاهرة، فالتعريف القائم علي صغر حجم المنشأة عادة ما يميل إلي النظر للقطاع غير الرسمي علي أنه يعبر عن الفقر، وبالتالي تركز السياسات الحكومية علي توفير مختلف أشكال المساعدات المباشرة لهذا القطاع كوسيلة لحل مشكلة الفقر والفقراء، في حين اعتماد التعريف باستخدام الوضع القانوني للمنشآت بغض النظر عن حجم المنشأة يؤدي إلي تركيز السياسات العامة للحكومة علي الأطر المؤسسية والتنظيمية للقطاع غير الرسمي وإصلاحها.

وبرؤية متواضعة ومن التعريفات المختلفة نري أن المقصود بالاقتصاد غير الرسمي هو كافة الأنشطة والمشروعات الاقتصادية التي تتأسس وتعمل دون إشراف أو ضبط الدولة لها، وفقا للقوانين المتبعة ودون إدراج ما تدره من أرباح في إجمالي الناتج المحلي للدولة مما يترتب عليه الإضرار بحقوق الخزانة العامة وزيادة العجز في الموازنة العامة للدولة، بخلاف أنشطة القطاع الرسمي التي تخضع للنظام الضريبي والرقابة وتدخل في حسابات الناتج القومي.

وينبغي في هذا الصدد التفرقة بين نوعين من أشكال الاقتصاد المخالف للتشريعات الوطنية وهما.

- اقتصاد الجريمة أو الاقتصاد الأسود: وهذا يشمل الأنشطة غير المشروعة مثل تجارة الأسلحة والمواد المخدرة والسرقة والنصب والرشوة ودور الدعارة وغيرها.

- الاقتصاد غير الرسمي: ويشمل كافة الأنشطة المولدة للدخل غير المرخص بها والمتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة مثل الورش والمحلات التجارية والمصانع غير المرخصة والتعاقدات من الباطن وغيرها.

[1] الخواجة، مصطفي عبدالمنعم، وبسنت الكنزة، دور قواعد البيانات الإحصائية في تحقيق الشمول المالي للعدالة الاجتماعية: دراسة حالة، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، 2020، 16.

وتتمثل أهم سمات الاقتصاد غير الرسمي في الآتي:

- غياب تسجيل المنشأة في السجلات الرسمية للدولة بمختلف أنواعها: إن أول معايير انتماء المنشأة للإقتصاد غير الرسمي هو عدم التسجيل في السجلات الرسمية ومن ثم عدم وجود سجل تجاري، سجل صناعي، رخصة نشاط، ويتسم الاقتصاد غير الرسمي بغلبة المشروع الفردي، حيث أن 92% من منشآت القطاع غير الرسمي في مصر تعتبر مشروعات فردية[1].
- صغر حجم التشغيل، أي عدد العاملين بأجر بشكل مستمر أو دائم.
- محدودية رأس المال المستثمر وصعوبة الحصول علي تمويل من القنوات الرسمية للتمويل مما أدي إلي ضعف قدة المشروعات غير الرسمية علي التوسع والتنوع من ناحية عدد العمال أو رأس المال مقارنة بالمشروعات التي تعمل في الاقتصاد الرسمي.
- ترتبط أنشطة القطاع غير الرسمي بروابط مباشرة وغير مباشرة بالإنتاج والخدمات والتجارة مع القطاع الرسمي، حيث تعتمد المصانع في بعض عمليات التصنيع علي القطاع غير الرسمي من الباطن وذلك لتقليل النفقات.
- تدني القدرات الإدارية والتكنولوجية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر يمثل عائقا كبيرا أمام تحقيق الروابط الأمامية والخلفية مع المنشآت الكبيرة والأجنبية.

### (10-1-2) آثار الاقتصاد غير الرسمي علي التنمية المستدامة[2]

يقصد بالتنمية المستدامة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر، دون تعارض مع قدرة أجيال المستقبل علي تلبية حاجاتهم المستقبلية.

والتنمية المستدامة لها بعدين بعد اقتصادي يتمثل في (خفض معدل الاستهلاك، ايقاف تبديد الموارد الطبيعية، تحمل البلدان مسؤوليتها عن التلوث وعن معالجته، الحد من التفاوت في توزيع الدخول) وبعد بيئي يتمثل في (منع تجريف التربة، حماية الموارد الطبيعية، ترشيد استهلاك المياه، حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري)،البعد الاجتماعي الذي يتمثل في (التغطية والضمان الاجتماعي) ويؤثر الاقتصاد غير الرسمي سلبيا علي التنمية المستدامة من خلال تأثيره علي أبعادها كالأتي:

#### (10-1-2-1) آثار الاقتصاد غير الرسمي علي البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

- الاقتصاد غير الرسمي يؤثر سلبا علي تخصيص الموارد الاقتصادية ومن ثم علي الكفاءة الاقتصادية من خلال إعادة توزيع الموارد بين الأنشطة الأكثر كفاءة الخاضعة للضريبة والأنشطة الأقل كفاءة التي تستفيد من هذه الموارد دون دفع ضريبة مما يخفض مستوي الكفاءة الاقتصادية.

[1] محمد،أحمد يحيي، دراسة أثر الاقتصاد غير الرسمي علي الاقتصاد المصري، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد الثاني، 2021، 237

[2] مصطفي، جيهان سيد محمد، دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز علي مصر، مرجع سابق -664 668.

- إن فقدان جزء من الحصيلة الضريبية المتوقعة نتيجة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي تزيد من عجز الموازنة العامة للدولة.
- إن حصول صانعي القرار علي معلومات خاطئة عن معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يتم الاعتماد عليها في رسم السياسات الاقتصادية يؤدي إلي فشل هذه السياسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.
- الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلي تشويه الأسعار المحلية، بحيث تميل الأسعار إلي الزيادة بمعدلات أقل من تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي.
- وهذا لا يعني انعدام أثاره الإيجابية من الناحية الاقتصادية حيث يساهم في خلق وظائف وفرص تدريب واكتساب مهارات، والحد من مشكلة البطالة السائدة في الدول النامية كما يساهم في زيادة حجم الإنتاج القومي.
- المشروعات غير الرسمية غالبا تقوم بتقليد عدد من المنتجات التي تنتجها المشروعات الرسمية ويتم ضع العلامات التجارية المعروفة عليها مما يضر بالطبع بسمعة المصانع الرسمية وصادرات القطاع الرسمي بل قد يضر بسمعة الصناعة الوطنية ككل.

**(10-1-2-2) آثار الاقتصاد غير الرسمي علي البعد البيئي للتنمية المستدامة**

- الاقتصاد غير الرسمي يقوم بإنتاج سلع غير مطابقة للمواصفات، ويقوم بالتخلص من النفايات بطرق غير آمنة ولا يتم اتباع الأساليب والاحتياطيات اللازمة للمحافظة علي البيئة، مما يؤدي إلي أضرار بالغة علي البيئة المحيطة.
- الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلي زيادة الضغط السكاني بالمدن وانتشار العشوائيات وضعف البنية التحتية،والإدارة الحضرية للمدن وإن كان له بعض الآثار الإيجابية إلي حد ما تتمثل في إعادة تدوير النفايات التي تنتج عن أنشطة القطاع الرسمي.

**(10-1-2-3) آثار الاقتصاد غير الرسمي علي البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة**

- الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلي خلل في توزيع الدخول نتيجة التهرب الضريبي وزيادة الأعباء الضريبية علي المكلفين الرسميين.
- إن غياب التغطية والضمان الاجتماعي من أهم سمات الاقتصاد غير الرسمي، ومع تعرض العمال في الاقتصاد غير الرسمي لظروف عمل سيئة وعدم وجود اجراءات احترازية ووقائية للعمال في هذا القطاع وممارستهم اعمالهم في أماكن مفتوحة أو في أماكن غير معروفة كل هذا يؤثر سلبيا علي مستوي الصحة العامة وإنتاجية هؤلاء العمال ومستوي معيشتهم، وبالتالي يكون هناك أثر سلبي علي الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاقتصادية.

**(3-1-10) ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في مصر**

يتميز الاقتصاد غير الرسمي في مصر بعدة خصائص تميزه عن الاقتصاد الرسمي تتمثل في[1]:

- التحرر من القيود التنظيمية للإقتصاد الرسمي وذلك من حيث تنظيم العمل ونمط الإنتاج والتوزيع وفي الغالب 91% من منشآت الاقتصاد غير الرسمي في مصر تكون في شكل مشروعات فردية.

- عدم خضوع الاقتصاد غير الرسمي للقوانين الرسمية أدي إلي اتباع قواعد أكسبته المرونة في العمل والأجور ونظام السوق حيث يبلغ متوسط عدد ساعات التشغيل الأسبوعي في مصر 70 ساعة تقريبا.

- يعتمد العمل في الاقتصاد غير الرسمي علي الجهد المبذول وكثافة العمالة مقابل رأس المال المستخدم مما يؤدي إلي ضآلة رأس المال والتكنولوجيا المستخدمة حيث بلغت نسبة رأس المال المستثمر في الاقتصاد غير الرسمي في مصر نحو 36% مقابل 33% للنشاط التجاري و 31% للنشاط الخدمي كما تتسم العمالة في الاقتصاد غير الرسمي بتدني مستوياتهم المهارية.

- يتسم العمل في الاقتصاد غير الرسمي بصغر حجم المنشأة إن وجدت حيث أنه في الغالب لا توجد منشأه علي الإطلاق ولا يوجد مكان محدد لممارسة النشاط الاقتصادي وقد بلغ متوسط عمر المنشأة الثابتة في الاقتصاد غير الرسمي في مصر حوالي 7 سنوات بنسبة 12% في حين أن 38% يتراوح عمره ما بين 3-4 سنوات. و يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية للإقتصاد غير الرسمي في مصر وهي العمالة غير الرسمية، المشروعات غير الرسمية، المعاملات غير الرسمية.

- بالنسبة للعمالة غير الرسمية: يعمل 60.4% من العمالة غير الرسمية في القطاع غير الرسمي، بينما يعمل البقية 39.6% في القطاع الرسمي بدون عقود أو تأمينات، وبالنسبة للتوزيع القطاعي، تأتي الزراعة في المرتبة الأولي حيث يعمل بها 44.8% من إجمالي العمالة غير الرسمية في مصر، ثم الصناعة 24.6% يتركزون بشكل أساسي في الورش ومصانع الأغذية الصغيرة ومصانع إعادة التدوير، ثم الخدمات 30.6% ويتركزون في قطاع التشييد والبناء وتجارة التجزئة والمطاعم.

- بالنسبة للمشروعات غير الرسمية: فهي تمثل ما يقرب من 90% من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر، وتتسم هذه المشروعات بالضعف الشديد بسبب عدم قدرتها علي الحصول علي التمويل أو الأرض أو مستوي التكنولوجي المطلوبة. ويتضح مدي ضعف هذه المشروعات من خلال تقرير البنك الدولي2 عام 2014 والذي أوضح أن 20% فقط من المشروعات الصغيرة التي تم إنشاؤها في مصر عام 2006 هي التي استطاعت أن تستمر حتي عام 2012.

[1] الخواجة، مصطفي عبدالمنعم، وبسنت الكنزة، دور قواعد البيانات الإحصائية في تحقيق الشمول المالي للعدالة الاجتماعية، مرجع سابق، 17-18.

[2] World Bank. (2014), Arab Republic of Egypt More Jobs, Better Jobs: A Priority for Egypt. Report No. 88447- EG.

- بالنسبة للمعاملات غير الرسمية: تتخذ هذه المعاملات أشكالا متعددة، منها اعتماد الشركات الرسمية علي خدمات ومنتجات المشروعات غير الرسمية، وقيام شركات رسمية بالتوظيف بشكل غير رسمي لتخفيض التكاليف، وقيام شركات غير رسمية بالتصدير للخارج بشكل غير رسمي من خلال شركات رسمية أخري.

وقد تناولت العديد من الدراسات الأسباب التي أدت إلي انتشار الاقتصاد غير الرسمي في كثير من دول العالم وتزايد نموه، وهي أسباب متعددة ومتشابكة وتختلف من دولة لأخري بما يؤدي إلي اختلاف هذه الظاهرة، ومن أهم اسباب انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في مصر.

- البيروقراطية الحكومية (الروتين والقيود القانونية والفنية) وما يصاحبها من تكلفة الوقت والمغالاه في الشروط والتكاليف والإجراءات اللازمة للحصول علي تسجيل الملكية والتراخيص اللازمة لممارسة النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الرسمي وهو ما يدفع معظم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الناشئة إلي بدء العمل بشكل غير رسمي للتمتع بقدر أكبر من المرونة والحرية من ناحية وتجنب البيروقراطية الحكومية من ناحية أخري[1].

- عجز الاقتصاد عن توليد عدد كاف من فرص العمل الرسمية لاستيعاب المتقدمين لسوق العمل والذين ارتفع تدفقهم بشكل كبير منذ التسعينات. بسبب تحيز السياسة الصناعية المصرية لكثافة رأس المال لا العمالة منذ الثمانينات، إضافة إلي عدم إلغاء قرار 1962 والمتعلق بإلتزام الدولة بالتعيين في القطاع الحكومي والعام مما أدي إلي تفشي البطالة والفقر في الدول النامية وفقدان ثقافة أهمية الاقتصاد الرسمي والامتيازات الناجمة عنه[2].

- ارتفاع معدلات الضرائب علي العاملين بالقطاع الرسمي، عدم تفعيل تطبيق القوانين الخاصة بمكافحة التهرب الضريبي فضلا عن تلاعب الكثير بالثغرات التي تتخلل هذه القوانين لتعظيم أرباحهم وثرواتهم بالعمل خارج إطار الاقتصاد الرسمي[3].
- النظرة السلبية إلي الضريبة من جانب البعض علي أنها جباية تفرضها الدولة علي دخول الأشخاص، وأنهم لا يحصلون علي خدمات شخصية ومباشرة مقابل أداء الضريبة، ولاشك أن غياب الثقافة الضريبية لدي أغلب

---

[1] حسن، وائل رأفت، دراسة دور دمج الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية،جامعة قناة السويس، العدد الرابع، 2020، 152-151

راجع أيضا:

- وليم،عاطف اندراوس، الاقتصاد الظلي، المفاهيم – المكونات –الأسباب، وآثاره علي الموازنة العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، 25.
- الشرقاوي، ماجد أبوالنجا، نحو رؤية جديدة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في جمهورية مصر العربية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد 109، العدد 529، 2018،54.

[2] محمد، أحمد يحيي، دراسة أثر الاقتصاد غير الرسمي علي الاقتصاد المصري، مرجع سابق، 240

[3] عبدالفتاح، أيمن محمد، الآثار الإيجابية والسلبية للإقتصاد غير الرسمي في مصر، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، 2018، 16

راجع أيضا: معهد التخطيط القومي، الإجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غيرالرسمية في القطاع الرسمي في مصر،سلسلة قضايا التخطيط والتنمية،عدد رقم 275،القاهرة،اكتوبر 2016، 47-44.

أفراد المجتمع وعدم تركيز دور مؤسسات الإعلام علي دور وأهمية الضرائب في تقديم الخدمات العامة يعد من أهم أسباب انتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي.

- ضعف مستويات المعيشة مما يجعل الأسر تدفع بأبنائها مبكرا لسوق العمل وهو ما يعني عدم وجود أي فرصة للحصول علي وظيفة رسمية في المستقبل.
- عدم وجود ضمانات كافية وحقيقية من جانب الدولة للعاملين بالقطاع غير الرسمي علي مزايا تحفزهم علي تقنين أوضاعهم مثل التمتع بالحصول علي منح وقروض في حالة التعثر عن العمل أو الاستفادة بنظام تأمين صحي شامل ومتطور أو معاش في حالة العجز عن العمل أو الوفاه أو بلوغ سن التقاعد1.....الخ.

**(10-1-4) ايجابيات وسلبيات الاقتصاد غيرالرسمي في الاقتصاد المصري[2]**

لا شك أن الاقتصاد غير الرسمي له آثار أيجابية وآثار سلبية علي الاقتصاد القومي ولكن آثاره السلبية تفوق آثارة الإيجابية كالأتي:

تتمثل الآثار الإيجابية للإقتصاد غير الرسمي في:

- أنه يساعد في حل أزمة مشكلة البطالة وإيجاد فرص توظف للعاطلين عن العمل.
- يساهم في توفير سلع وخدمات بأسعار منخفضة تناسب محدودي الدخل، وتوفير سلع بديلة للسلع المستوردة.
- الاعتماد علي التمويل الذاتي للمشروعات غير الرسمية، وبالتالي فهي لا تمثل عبء علي سوق رأس المال.
- سهولة ومرونة الدخول والخروج من القطاع غير الرسمي مقارنة بالقطاع الرسمي، نظرا لبساطة الإمكانيات التي يتطلبها النشاط غير الرسمي.
- إمكانية تخفيض تكاليف المنشآت الكبيرة من خلال التعاقد من الباطن مع المنشآت غير الرسمية.

وبالرغم من الآثار الإيجابية السابقة إلا أن الأثار السلبية تتمثل في:

أما بالنسبة لسلبيات الاقتصاد غير الرسمي التي تقع علي عاتق الاقتصاد المصري فهي متعددة ومتنوعة، فمنها ما يعود علي الدولة، ومنها ما يعود علي أداء الشركات العاملة في مجال الاقتصاد الرسمي، ومنها ما يعود علي العاملين بالقطاع غير الرسمي ومنها ما يعود علي المجتمع ككل وفيما بعض هذه السلبيات[3]:

- زيادة حجم الإنفاق العام حيث يستفيد العاملين بالقطاع غير الرسمي بكل الخدمات التي تقدمها الدولة للقطاع الرسمي من تعليم وصحة ومياه وكهرباء ...الخ، وذلك دون مشاركة في تحمل الأعباء الضريبية مما يؤدي إلي زيادة

---

1مصطفي، جيهان سيد محمد، دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز علي مصر، مرجع سابق،646

2 محمد،أحمد يحيي، دراسة أثر الاقتصاد غير الرسمي علي الاقتصاد المصري مرجع سابق، 247

راجع أيضا: منال ممدوح محسن، الآثار الاقتصادية الكلية لدمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي في مصر، مرجع سابق، 44-64.

3 راجع: عبدالفتاح، أيمن محمد، الآثار الإيجابية والسلبية للإقتصاد غير الرسمي في مصر، مرجع سابق، 19.

العجز بالموازنة العامة للدولة وتجدر الإشارة إلي أن المبالغ الخاصة بالتهرب الضريبي للإقتصاد غير الرسمي تقدر ب 350مليار جنيه سنويا علي الأقل علما بأن الحصيلة الضريبية في مص عام 2020/2019 856.6 مليار جنيه وتعاني الحكومة من عجز في الموازنة العامة لنفس العام يعادل 445.1 مليار جنيه[1].

- لم يكتفي العاملين بهذا القطاع من إعفاء أنفسهم من الضرائب والرسوم المستحقة للدولة بل أعفوا أنفسهم أيضا من تطبيق الشروط والمواصفات القياسية المتعارف عليها في مجال الصناعة، حيث يتم استخدام أردأ الخامات جودة والتي يكون بعضها مهرب وبعضها من منتجات "بئر السلم" بغية خفض تكلفة إنتاج السلع والخدمات مما يضر بصحة المستهلكين من جانب ويضر بسمعة العاملين بالقطاع الرسمي من جانب آخر حيث يتم ترويج منتجات تقل أسعارها كثيرا عن أسعار المنتجات المعروضة من خلال المؤسسات الرسمية مما يهدد بإغلاق هذه المؤسسات التي تزاول أنشطتها تحت إطار قانوني، ويؤكد ذلك المشروعات غير الرسمية التي تعمل في مجال الأدوات المنزلية والصناعات الكيماوية والجلدية تقوم بتقليد عدد من المنتجات التي تنتجها المشروعات الرسمية ويقومون بوضع العلامات التجارية المعروفة عليها مما يضر بالطبع بسمعة المصانع الرسمية، وكذلك المصانع الغذائية في مصر تواجه موقفا حرجا بسبب عشرات المشاكل التي تتمثل في التهريب وكذلك ما يخص مصانع "بئر السلم" والتي تسبب فوضي بالأسواق، فالصناعات الغذائية يعمل 85% منها بشكل غير رسمي في عقارات غير مسجلة.

- بالإضافة إلي إنتاج سلع غير مطابقة للمواصفات، فإن التخلص من النفايات قد يكون له أضرار بالغة علي البيئة نظرا لعدم اتباع الأساليب والاحتياطيات اللازمة للمحافظة علي البيئة.
- قد يؤدي تصدير صفقة إلي الأسواق الخارجية بها بعض العيوب الناتجة عن الاستعانة ببعض مخرجات القطاع غير الرسمي إلي الإضرار بصادرات القطاع الرسمي بل قد يضر بسمعة الصناعة الوطنية ككل.
- هذا والاقتصاد غير الرسمي له آثار اجتماعية سلبية تتمثل في أن أغلب العاملين بهذا القطاع من الأميين ويحصلون علي أجور أعلي مما يماثله في القطاع الرسمي، وقد تكون بمثابة إغراءات وحافز للعمل في هذا القطاع عن الاقتصاد الرسمي مما يؤدي إلي ترسيخ بعض المفاهيم الخاطئة في الوسط الاجتماعي.

وعلي ذلك فيجب التأكيد علي أن ممارسات القطاع غير الرسمي لا يمكن تركها لأن نتائجها السلبية تؤدي إلي إغلاق المنشآت الرسمية والتي لم تعد تحتمل المنافسة الشرسة من المنتجات الأجنبية المهربة من جانب، والسلع المقلدة والمجهولة المصدر من جانب آخر والتي يتم بيعها دون الإلتزام بأي أعباء مالية، وهو ما يؤثر بالسلب علي القطاعات التي تعمل بشكل رسمي بكل مسئوليتها تجاه الدولة.

وتتمثل أهمية التحول من الاقتصاد غير الرسمي إلي الاقتصاد الرسمي في الآتي:

- أنه وسيلة لزيادة الموارد المالية للدولة.

[1] تقارير وزارة المالية والبنك المركزي المصري عن العام 2019/2020

- إتاحة المزيد من الفرص أمام المنشآت التي تعمل بالاقتصاد غير الرسمي للإستفادة بالمزايا التي تستفيد منها المنشآت الرسمية مثل حماية حقوق الملكية الفكرية، والحصول علي خدمات البنية الأساسية التي توفرها الدولة للمنشآت الرسمية، والحصول علي الإئتمان، والقدرة علي التوسع في السوق وغير ذلك من المزايا الأخري.
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر حيث ثبت من العديد من الدراسات وجود علاقة طردية تطبيق القوانين وتحقيق النمو الاقتصادي وكذلك بين النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر.
- مزيد من الحماية للفئات المهمشة من العمال وأصحاب الأعمال، وتجنب التكاليف التي تتحملها هذه المشروعات للبقاء في القطاع غير الرسمي.

## (10-2) دور الشمول المالي في التأثير علي حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر

تتحمل الدولة المصرية العديد من الإلتزامات وتواجه الكثير من التحديات تجاه أفراد شعبها ولا سيما في الأونة الأخيرة بعد قيام ثورتين هائلتين وهما ثورة الخامس والعشرين من يناير لعام 2011 وثورة الثلاثين من يونيو لعام 2013 وأخيرا جائحة كورونا في 2019 والتي كان لها أكبر الأثر علي الاقتصاد القومي، حيث أصبحت الدولة ملتزمة تجاه الشعب بتلبية كافة الاحتياجات الأساسية والضرورية اللازمة لتوفير حياة كريمة وآمنة لكل مواطن علي حده، ولكي تستطيع الدولة الإنفاق علي تلك الخدمات العامة وإشباع الاحتياجات المتزايدة للأفراد، فإنها تقوم بما لها من سلطة في فرض الضرائب وتحصيل رسوم من الأفراد المقيمين علي أرضها ورغم أن حصيلة الضرائب تفوق 50% من إيرادات الدولة إلا أنه نظرا للإلتزامات المتزايدة والمتعددة الملقاه علي عاتق الدولة في كافة المجالات فإنه يترتب علي ذلك ظهور المزيد من العجز سنويا في موازنة الدولة.

ومن أهم أسباب تفاقم العجز في موازنة الدولة وجود قطاع عريض الاقتصاد والذي يشمل جميع الأنشطة التي لا تخضع لرقابة الدولة ولا يتم تحصيل ضرائب عنها ولا تدخل في حسابات الناتج الإجمالي والقومي،ومن أمثلة ذلك المشروعات الحرفية غير المرخصة، والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير المسجلة لدي الإدارات الضريبية المختصة، ويلاحظ أن التوسع في مجال الشمول المالي وتفعيل الدفع الإلكتروني وتطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد علي تعزيز انتشار الخدمات المالية والمصرفية، والعمل علي توفير الدعم الفني المطلوب يكون له دور هام في التغلب علي هذه المشكلات، ونتناول فيما يلي:

- آثر الشمول المالي علي الاقتصاد غير الرسمي
- آثار تطبيق الشمول المالي في مصر باستخدام تحليل 1(SWOT)
- تحديات الشمول المالي في مصر
- آليات توسيع قاعدة الشمول المالي

1 الجدول من إعداد الباحث بعد الاستعانة بالدراسات السابقة.

### (10-2-1) آثار الشمول المالي علي حجم الاقتصاد غير الرسمي

للشمول المالي تأثير هام علي النشاط الاقتصادي، حيث أن تعزيز مستويات الشمول المالي ينعكس إيجابيا علي مستوي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار الاقتصادي والمالي بما يسهم في الحد من الاقتصاد غير الرسمي وفيما يلي عرض لأهم آثار زيادة مستويات الشمول المالي.

- أثر الشمول المالي علي الفقر.

يشير الواقع العملي إلي وجود علاقة واضحة وقوية بين الشمول المالي وتدني مستويات الفقر1، فزيادة الشمول المالي بنسبة 1% تؤدي إلي زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.0082% مما يؤدي إلي انخفاض مستوي الفقر، وتحسن مستوي المعيشة داخل الدولة من خلال احتوائه شرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء، محدودي الدخل، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ولكن معظم أجهزة الصرف الآلي في الاقتصاد النامي عفا عليها الزمن وبالتالي تحتاج إلي تحديث تكنولوجي حتي يكون لها تأثير كبير في المناطق الريفية. لذلك يجب أن تركز الجهات المعنية علي الحد من الفقر من خلال التركيز علي تطوير البنية التحتية التي تعزز الخدمات المصرفية2.

- أثر الشمول المالي علي النمو الاقتصادي:

هناك علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي والنمو الاقتصادي فكلما زادت مستويات الشمول المالي زادت مستويات النمو الاقتصادي والعكس صحيح، فتعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين مستوي المعيشة وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في القطاع الرسمي مما يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي3.

- أثر الشمول المالي علي الاستقرار المالي.

هناك علاقة قوية بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يهدف الشمول المالي إلي حصول الشرائح السكانية المستبعدة ماليا علي الخدمات المالية الرسمية بتكلفة منخفضة وشروط ميسرة وهو ما يسهم في رفع مستوي المعيشة ووجود قطاع عائلي وقطاع أعمال صغير أكثر قوة وأكثر قدرة علي امتصاص الصدمات المرتبطة بالجرائم المالية وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار المالي4.

- أثر الشمول المالي علي دمج الاقتصاد غير الرسمي في القطاع الرسمي.

---

[1] البدوي، رضا مصطفي، الشمول المالي في مصر: التحديات والفرص، مرجع سابق، ص:390

[2] -Williams,Harly T., "Role of Financial Inclusion in Economic Growth and Poverty Reduction in Developing Economy, Internal Journal of Research in Economics and Social Sciences (IJRESS), 7 (5), 265.

[3] - معتوق، سهير محمود، وآخرون، الشمول المالي،مرجع سابق، 91-92.

[4] - Morgan Peter J.," Financial Stability and Financial Inclusion", Asian Development Bank Institute ADBI, Working Paper Series, 488, 2014, 13.

من أهم مظاهر زيادة مستويات الشمول المالي دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي والذي لا يتعامل نهائيا مع البنوك العاملة في السوق المصرفي من خلال الخدمات المصرفية مما يشجع هذا القطاع الغائب عن بمحض إرادته أن يسارع للإستفادة من حزمة المزايا والخدمات التي يوفرها الاقتصاد الرسمي، كما أن دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي يخلق فرص عمل لمواجهة البطالة وتقليل حجم تداول النقود وتكلفة إصدارها وحماية المجتمع من أخطار التداول النقدي وما ينتج عنها من فساد مالي وإداري[1].

- يلعب الشمول المالي دوا رئيسيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال وخاصة في الدول النامية من خلال تعبئة المدخرات والحصول علي الائتمان الميسر علي زيادة فرص الأسر والشركات في الوصول إلي الموارد المالية اللازمة لتمويل الاستهلاك والاستثمار والتأمين ضد الصدمات وإضفاء الطابع الرسمي علي الشركات والمشروعات مما يساعد علي تزيادة إيرادات الضرائب وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي[2].

- من خلال الشمول المالي يتم توفير التمويل لرواد الأعمال والمشروعات الصغيرة التي تتيح وظائف وتخلق دخولا جديدة مما يوفر منافسة لشاغلي الوظائف وزيادة الإنتاج وتشجيع التحول للإقتصاد الرسمي.

## (10-2-2) آثارتطبيق الشمول المالي في مصرباستخدام تحليل (SWOT)[3]

| تحليل SWOT لأثر الشمول المالي علي إدماج القطاع غيرالرسمي في الاقتصاد الرسمي | |
|---|---|
| نقاط القوي | - قدرة الشمول المالي علي توسيع نطاق الخدمات والمنتجات المالية الرسمية لجميع فئات المجتمع.<br>- قدرة الشمول المالي علي رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال قدرة وكفاءة النظام المالي في تعبئة المدخرات وحشدها نحو المحتاجين إليها من مستثمرين ومستهلكين بمايساهم في حفز النمو الاقتصادي.<br>- قدرة الشمول المالي علي تدنية مستويات الفقر، فزيادة الشمول المالي بنسبة 1% يؤدي إلي زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.0082%.<br>- قدرة الشمول المالي علي توفير الوقت والتكلفة وسهولة إدارة الأموال من خلال الموبايل والإنترنت.<br>- من خلال الشمول المالي يمكن جذب نسبة كبيرة من السكان يعيشون في مناطق ريفية ونائية بحيث يصبحوا سوقا كبيرا للبنوك.<br>- تمتلك مصر قطاع مصرفي كبير يمكن من خلاله تعميق الشمول المالي، حيث يملك العديد من المنتجات المالية تسهم في تلبية متطلبات الفئات المختلفة من شرائح المجتمع.<br>- إن وجود البنوك التقليدية والإسلامية يمثل قوة اقتصادية كبيرة، حيث يعملان معا علي تعزيز التنمية الاقتصادية.<br>- يسهم الشمول المالي في العمل علي التحول من الاقتصاد غير الرسمي إلي القطاع الرسمي بغرض الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية والمتاحة بأسعار معتدلة لجميع فئات المجتمع خاصة الفئات الفقيرة والمهمشة منها مما يساعد في بما يساعد في رفع مستوي المعيشة من جانب ومكافحة التهرب الضريبي من جانب آخر. |
| نقاط الضعف | - تطبيق وتعزيز الشمول المالي يحتاج مجهودات كبيرة من الحكومة لدمج الاقتصاد غير الرسمي في القطاع الرسمي.<br>- عدم اهتمام البنوك بالعملاء وأصحاب الدخول المنخفضة وبالإضافة إلي عدم وجود منهج تعليمي واضح يتم تدريسه في المدارس بمراحلها المختلفة عن أهمية الادخار والاستثمار. |

[1] عبدالرحمن، أحمد عاطف ، الشمول المالي والتقدم الاقتصادي، مجلة المال والتجارة، مصر، 2018، 2.

[2] Sethy, S; (2016) Developing a Financial Inclusion, Index and Inclusive Grows in India, Theoretical and Applied Economic, XXIII, 2 (607), 187-206.

[3] الجدول من إعداد الباحث بعد الاستعانة بالدراسات السابقة.

| | |
|---|---|
| | - عدم اهتمام الأفراد في الدول النامية ومنها مصر بالتكنولوجي الحديث وإدارة أموالهم عن طريق الإنترنت والموبايل خوفا من اختراق حساباتهم البنكية.<br>- تندرج الغالبية العظمي من سكان هذه المناطق في فئة الدخل المنخفض وتحت خط الفقر ورغم مبادرة البنك المركزي بفتح حساب مجانا لكل مواطن إلا أن معظم هذه الحسابات قد أغلقت لعدم وجود رصيد كاف بها.<br>- يعتمد نجاح الشمول المالي علي التكنولوجيا القوية وهذه التكنولوجيا تحتاج إلي المزيد من التسويق والوعي بالمنتجات والخدمات المالية المختلفة والانتشار خاصة في المناطق الريفية والنائية. |
| **الفرص** | - يمكن من خلال البنك المركزي إلزام البنوك التابعة لها بتطبيق الشمول المالي من خلال إطلاق المبادرات.<br>- يمكن للبنوك توسيع قاعدة العملاء من خلال تيسير الاشتراطات وجذب فئة كبيرة من شباب الجامعات بفتح حسابات بنكية لهم، وإصدار نشرة تعريفية بمنتجات البنك وتمويل المشروعات الصغيرة بما يكفل تحقيق أرباح للبنك وتحقيق التنمية الاقتصادية.<br>- يمكن من خلال الشمول المالي تخفيض معدلات البطالة من خلال نسبة الانتشار المصرفي خاصة في المناطق الريفية، أو من خلال محو الأمية المصرفية.<br>- يمكن إجراء مسح شامل علي مستوي الجمهورية لمعرفة تفضيلات الأفراد حول نوع المنتجات المالية والمصرفية المطلوبة وتوفيرها لهم من خلال تطبيقات الإنترنت والموبايل.<br>- يمكن استخدام مكاتب البريد كمحرك للشمول المالي، حيث أنها كثيفة الانتشار وتصل إلي المناطق النائية في الدولة.<br>- إن توفير أجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الإنترنت تعد حلا عمليا لمشكلة البعد عن مؤسسات الائتمان المختلفة. |
| **التهديدات** | - يحتاج تطبيق الشمول المالي إلي الإرتقاء بمستوي الثقافة المالية وتوفير الخدمات الاستشارية للعملاء في اختيار الخدمات الأكثر ملائمة لهم وهو ما يحتاج إلي كثير من الوقت والجهد والتكلفة.<br>- صعوبة نشر الثقافة المالية في المناطق الريفية.<br>- يعتمد استمرار الشمول المالي علي توفير تكنولوجيا قوية خاصة في المناطق الريفية والنائية.<br>- الافتقار إلي الابتكار والتطوير التكنولوجي.<br>- إن توفير أنظمة الدفع الرقمية كبديل لصناعة المدفوعات التقليدية يتطلب تكاليف واستثمارات ضخمة في البنية التحتية في الوقت الذي تعاني فيه الدولة من عجز الموازنة العامة للدولة.<br>- المعتقدات الدينية لدي البعض بأن كافة التعاملات والخدمات والمنتجات المقدمة من خلال المؤسسات المالية تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية تمثل عائق أمام توسيع قاعدة الشمول المالي. |

### (3-2-10) تحديات الشمول المالي في مصر

تتعدد تحديات الشمول المالي في مصر والتي يجب دراستها لوضع السياسات والاستراتيجيات الملائمة للحد منهاوالاستفادة من فرص الشمول المالي المتاحة في مصر لتعزيز التنمية الشاملة بها، ومن أهم التحديات ما يلي: - الأمية وسكان الريف: حيث تمثل الأمية أحد أكبر تحديات الشمول المالي في مصر حيث ارتفع عدد الأميين إلي 18.4 مليون فرد عام 2017 بنسبة 25.8& من إجمالي عدد السكان ومعظمهم من سكان الريف والذي يسكنه ما يقرب من 57.6 من السكان[1]. وتعتبر مكاتب البريد هي الأقرب إلي سكان الريف مقارنة بفروع البنوك، ويلاحظ أنه من خلال تطبيقات الهاتف ونشر الثقافة المالية خاصة عن طريق طلاب الجامعات يمكن التغلب علي هذا التحدي ونشر الشمول المالي بين الأميين في أعماق الريف المصري.

[1] البدوي، رضا مصطفي، الشمول المالي في مصر: التحديات والفرص، مرجع سابق، 400

- قلة عدد الحسابات لدي البنوك: كما سبق الذكر فإن نسبة ضئيلة تملك حسابات مصرفية بالمقارنة بغيرها من دول العالم، نظرا لعدم توفر فروع البنوك في المناطق النائية.
- زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي: لا يمكن إنكار حقيقة أن الاقتصاد غير الرسمي يسهم بشكل كبير في الناتج القومي والتغاضي عن هذا القطاع من شأنه أن يضر بالتنمية، فتشير إحدي الدراسات إلي أن الاقتصاد غير الرسمي في مصر يضم 18 مليون منشأة منها 40 ألف مصنع ويتراوح حجم أعمالها ما بين 1.2 تريليون، 1.5 تريليون جنيه،أي نحو من 65% إلي 70% من حجم الاقتصاد الرسمي، كما يمثل عدد العاملين في هذا الاقتصاد نحو 40% من عدد العاملين في مصر، بينما تخسر الدولة نحو 330 مليار جنيه سنويا بسبب الضرائب المهدرة جراء عدم إدراج هذه المنشآت ضمن الاقتصاد الرسمي للدولة 1، وقد أدي وجود قطاع كبير غير رسمي وانتشار المعاملات النقدية إلي إعاقة النمو الاقتصادي وإعاقة جهود الحكومة لزيادة الإيرادات التي تشتد الحاجة إليها في تمويل مشروعات التنمية2، لذا يجب العمل علي إدماج القطاع غير الرسمي في المنظومة الرسمية من خلال تبني برامج وسياسات تثبت أنها تعود بالنفع علي الدولة والمؤسسات والمستهلك.
- هيكل القطاع المصرفي: يقدر إجمالي عدد البنوك في مصر حاليا ب 40 بنكا وهو ما أدي إلي الحد من المنافسة الكافية في السوق المصرفي وضعف شبكات الفروع وقلة عدد ماكينات الصراف الآلي في القري والمناطق النائية، فكل هذه العوامل لا تشجع علي التعامل عبر القنوات الرسمية.
- الفساد: يؤثر الفساد علي رأس المال البشري وهو ما يؤثر بدوره علي الاستثمار والإنتاج، إلا أن التحول إلي الاقتصاد غير النقدي بدوره قد يمثل الحل الأمثل للحد من الفساد والجرائم المالية حيث أن كل المعاملات تتم عبر القنوات الرسمية ويمكن متابعتها ومراقبتها.
- التهرب الضريبي: تواجه مصر مشكلة كبيرة بالنسبة لحصيلتها الضريبية وارتفاع معدلات التهرب الضريبي، مما يشكل عائق كبير أمام النمو الاقتصادي المصري، وعليه فإن مصر في أمس الحاجة إلي زيادة إيراداتها والعمل علي محاربة التهرب الضريبي حتي يتسني خفض عجز الموازنة المتفاقم، وهو ما يعد أحد المزايا الرئيسية من تطبيق نظام الاقتصاد غير النقدي، ويمثل الاقتصاد غير الرسمي موردا ضائعا كان من الممكن أن يضاف لمصادر الإيرادات الضريبية للدولة وأن يقلل من العبء المالي الذي تواجهه الحكومة وأن يدعم النمو الاقتصادي لو استطاعت احتوائه.
- عوامل ثقافية: فهناك بعض القناعات الراسخة في المجتمع المصري والتي تشكل عائقا رئيسيا أمام تبني تطبيق سياسة تحقيق الشمول المالي، ومن ضمنها صعوبة التعامل مع القطاع المصرفي وتفضيل بعض فئات المجتمع خاصة الأكثر فقرا الاعتماد علي المبالغ النقدية المدخرة في المنازل، وفي بعض الأحيان التردد من شرعية المعاملات المصرفية والخوف من الكشف عن المعاملات المالية أو البيانات الشخصية المتعلقة بهم، وكذا غياب الوعي وعدم وجود آليات لأمن البيانات عبر الإنترنت.

1 https://www.youm7.com/story/2018/5/11

2 https://oxfordbusinessgroup.com/analysis/digital-drives-host-government-initiatives-are-raising-financial- inclusion

- المعتقدات الدينية: حيث أن هناك اعتقاد لدي البعض بأن كافة التعاملات والخدمات والمنتجات التي تقدمها المؤسسات المالية تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية[1].

**(10-2-4) آليات توسيع قاعدة الشمول المالي**

- التغلب علي حاجز البعد: تقدم أجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الإنترنت حلا عمليا لمشكلة البعد عن مؤسسات الائتمان المختلفة2، وكذلك مكاتب البريد المصري، حيث ارتفع عدد مكاتب البريد إلي 3907 مكتب خلال عام 2015 لسد الفجوة الناتجة عن غياب البنوك في بعض المناطق النائية.
- تيسير اشتراطات البنوك لتمويل الفئات الفقيرة من أجل إقامة حرف وصناعات صغيرة، ومنح أولوية التمويل للمشروعات الصغيرة بنظام إئتمان أكثر فاعلية، في ظل توافر معلومات عن الجدارة الائتمانية والتصنيفات الائتمانية للمشروعات الصغيرة وقاعدة موحدة للضمانات وإطار قانوني للإقراض بضمانات، وإزالة القيود القانونية غير الضرورية، وزيادة حجم الإقراض المصرفي للمشروعات المدرة للدخل للفئات المهمشة والفقيرة، مما يساهم في شمول فئات مجتمعية جديدة ماليا عبر مشروعات تنموية3.
- تحفيز العاملين في القطاع غير الرسمي بالإنضمام إلي القطاع الرسمي ببعض المزايا مثل ضمهم تحت مظلة التأمين الاجتماعي والتأمين الصحي مع منح إعفاءات ضريبية وأماكن بأسعار مخفضة لمزاولة أنشطتهم، وتعزيز برامج الضمان الاجتماعي لتوفير حد أدني من الدخل للفئات التي تعجز عن إشباع احتياجتها الأساسية.
- ربط برامج الضمان الاجتماعي بشروط معينة، بجعل هذه التحويلات مشروطة بامتثال المستفيدين لشروط التنمية البشرية (المواظبة علي البرامج الدراسية والتدريبية وإجراء الفحص الطبي الدوري، تنظيم الأسرة، وغيرها) وذلك من أجل زيادة مستوي الوعي والتعليم والثقافة مما يساهم في توفير حد أدني من الدخل للأسر التي تعاني من تدني مستويات دخولها ويعمل علي كسر حلقة نقل الفقر بين الأجيال ويعزز من مستويات الشمول المالي.
- العمل علي زيادة عدد البنوك في مصر سواء برأس مال مصري أو أجنبي وفتح المزيد من الفروع واقتناء ماكينات الصراف الآلي بهدف رفع مستوي المنافسة في السوق وتحسين الخدمات المصرفية وإتاحة التمويللفئات أكثر في المجتمع، وبالتالي تحقيق الشمول المالي وتيسير التحول نحو اقتصاد غير نقدي.
- إرسال إشعار لجميع المتعاملين عبر شبكة الدفع الإلكتروني من خلال البريد الإلكتروني أو الرسائل القصيرة عن طريق الوسائط الإلكترونية بإتمام العملية وقيمة المبلغ المدفوع أو المتحصل عليه تفاديا لعمليات القرصنة الإلكترونية وبهدف زيادة الموثوقية.

---

[1] عثمان، سعيد عبدالعزيز، ومها عبدالرازق، الشمول المالي وإمكانيات تطبيقه في مصر، مرجع سابق،28.

[2] Rajasekaran, Including the Excluded: The Scenario of Financial Inclusion in India, Journal of Business and Management (IOSR-JBM), Volume 20(2), 2018, pp.64-67

[3] هاشم، أحمد حمدي، قياس أثر الشمول المالي في رفع كفاءة برامج الضمان الاجتماعي، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، العدد الثاني، 2020، 452

- توفير بنية تحتية للإنترنت عالية الجودة والتدفق، بما يساهم في إتمام المعاملات الإلكترونية في أقل وقت ممكن.
- تحفيز المحلات التجارية والشركات علي إجراء وإتمام معاملاتهم بواسطة طرق الدفع الإلكترونية كمرحلة انتقالية، علي أن يتم إجبارهم علي ذلك في مرحلة متقدمة بعد وضع النصوص القانونية المنظمة لذلك كتحديد أسقف للدفع لا يمكن تسديدها نقدا.
- العمل علي نشر التقنية الحديثة وتوسيع التعامل بها في جميع المجالات الاقتصادية، وتوفير البنية التحتية اللازمة لتجسيدها علي أرض الواقع، وتشجيع وتوعية المتعاملين وتهيئتهم للتحول لأنظمة الدفع الإلكتروني من خلال تحفيزهم علي الاستجابة لمتطلبات التغيير ونشر ثقافة المزايا والفوائد الناتجة عن تطبيق وسائل الدفع الإلكتروني[1].
- يتعين وضع خطط تتسم بالمرونة الكافية لاستيعاب أي تغييرات يتطلبها استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وتهيئة المناخ المناسب لذلك حتي يسهل التكيف معها.
- توفير الخدمات الاستشارية للعملاء ومساعدتهم في اختيار الخدمات الأكثر ملائمة لهم والتي تساعد علي إدارة أموالهم بطريقة سليمة.
- العمل علي تفعيل دور الجهات الرقابية المختلفة مما يكسب ثقة العملاء بالخدمات المقدمة وتطبيق سياسة عادلة.
- متابعة العملاء ومدي رضائهم عن الخدمات المتاحة وتزويدهم بكل المعلومات التي يحتاجونها عن حساباتهم.

## (11)النتائج

- هناك مجموعة من الأسباب أدت إلي زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي منها ارتفاع معدلات البطالة، ارتفاع معدلات الضرائب، القيود الحكومية والروتين، الفساد الإداري.
- الاقتصاد غير الرسمي له آثار إيجابية تتمثل في انخفاض تكاليف الإنتاج، استيعاب العمالة غير المدربة وبالتالي المساهمة في علاج مشكلة البطالة، الاعتماد علي التمويل الذاتي، توفير سلع وخدمات بأسعار رخيصة، عدم التقيد بالروتين، ولكن آثارة السلبية تتمثل في إحداث خلل في تطبيق السياسة المالية والنقدية للدولة نظرا لعدم دقة البيانات عن معدلات البطالة ومعدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي هذا بالإضافة إلي تقديم منتجات غير مطابقة للمواصفات، التأثير السلبي علي الحصيلة الضريبية، الإضرار بالمنشآت التي تعمل في الاقتصاد الرسمي.

[1] Ismail, E et al., (2018) Accelerating Financial Inclusion in Egypt, The Scientific Conference on Financial Inclusion within the Framework of Egypt's Vision 2030, Faculty of Commerce, Alexandria University.

- أغلب المتعاملين في الاقتصاد غير الرسمي لا يتعاملون مع النظام المصرفي، وهذا يعني تزايد نسبة تداول العملة خارج الجهز المصرفي، الأمر الذي يضعف بدوره أداء البنوك ويقيد السلطات النقدية في السيطرة علي المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- إن إدراج منشآت الاقتصاد غير الرسمي يعتبر وسيلة فعالة لزيادة الموارد المالية للدولة والمتمثلة في الضرائب والتأمينات الاجتماعية وغيرها، مما يساهم في زيادة الإيرادات العامة للدولة للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- لقد توصل هذا البحث من خلال الدراسة والدراسات السابقة إلي أن هناك فوائد للشمول المالي تتمثل في
- آثاره الإيجابية علي النمو الاقتصادي وتقليل مستوي الفقر ودمج الاقتصاد غير الرسمي في القطاع الرسمي وهو ما يعني تأثيره الإيجابي علي أداء الاقتصاد.
- هناك علاقة ارتباط عكسي بين الشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي، فكلما زادت أنظمة الدفع الإلكتروني أدي ذلك إلي تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي.
- إن توسيع التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني يزيد من مستوي الشفافية في المعاملات، ويحد من محاولات الاختلاس والتدليس ويساهم في الحد من تداول النقود التي يصعب مراقباتها.
- نظام الدفع الإلكتروني يزيد من إمكانية تتبع حركة تنقل الأموال، ويضيق من نطاق توسع الاقتصاد غير الرسمي من خلال جعل حركة الأموال تتم عبر قنوات رسمية تترك آثارا ومعلومات عند دخولها وخروجها، وبذلك تحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
- التعامل عن طريق أنظمة الدفع الإلكتروني يقلل من الاتصال بين المكلف والإدارة الضريبية، ويجنب عناء التنقل ويحد من السلطة التقديرية لموظف الضرائب، ويزيد من مستوي الإلتزام الضريبي لدي المكلفين.
- يساعد نظام الدفع الإلكتروني في تحسين جودة الخدمة الضريبية، والتي قد تؤدي إلي زيادة رضا المكلف وزيادة التزامه الطوعي.
- فرض إلزامية الدفع الإلكتروني علي كل التعاملات التجارية من شأنه جلب المبالغ غير الخاضعة للضريبة سابقا إلي الوعاء الضريبي والحد من انتشار الأنشطة غير الرسمية.

## (13) التوصيات

- ضرورة وضع قضايا تعزيز الشمول المالي والخدمات المالية في أولويات السياسات الاقتصادية، والعمل علي تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد علي تعزيز انتشار الخدمات المالية والمصرفية، ومتابعة جهود الإرتقاء بأنظمة البنية التحتية السليمة للقطاع المالي والمصرفي، إلي جانب تعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية المعنية بقضايا الشمول المالي والعمل علي توفير الدعم الفني المطلوب لنجاح السياسات والجهود الوطنية.
- انشاء ادارات متخصصة في جميع البنوك المصرية تكون مهمتها الأساسية جذب عملاء جدد من المناطق والفئات المهمشة.

- مراعاة البعد الاجتماعي لأصحاب الأعمال والعاملين في القطاع غير الرسمي لترغيبهم في الإنضمام إلي القطاع الرسمي مثل ضمهم تحت مظلة التأمين الاجتماعي والتأمين الصحي مع منح إعفاءات ضريبية وأماكن بأسعار مخفضة لمزاولة أنشطتهم، وتعزيز برامج الضمان الاجتماعي لتوفير حد أدني من الدخل للفئات التي تعاني من عدم القدرة علي إشباع احتياجتها الأساسية.
- التأكيد علي ربط برامج الضمان الاجتماعي باستيفاء شروط التنمية البشرية (المواظبة علي البرامج الدراسية والتدريبية وإجراء الفحص الطبي الدوري، تنظيم الأسرة، وغيرها) وذلك من أجل زيادة مستوي الوعي والتعليم والثقافة مما يساهم في توفير حد أدني من الدخل وكسر حلقة نقل الفقر بين الأجيال ويعزز من مستويات الشمول المالي.
- يتعين علي الدولة تشجيع المشاريع وبالأخص الصغيرة ومتناهية الصغر علي الإنضمام إلي القطاع الرسمي بمنحها مزايا تمويلية وقروض وغيرها مما يحفز العاملين في القطاع غير الرسمي علي الإنضمام إلي القطاع الرسمي للإستفادة بهذه المزايا، وأن الدولة في مقابل أنها ستحصل علي ضرائب ورسوم ففي المقابل سوف تمنحهم مزايا وتمويل بنكي للمساهمة في تمويل المشروعات.
- التركيز علي دور البنك المركزي بشأن تيسير تمويل الفئات الفقيرة لإقامة حرف وصناعات صغيرة، مما يعطي رسالة واضحة للبنوك لتحديد أولوية إتاحة مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة ونظام إئتمان أكثر فاعلية، وذلك في ظل توافر معلومات عن الجدارة الائتمانية والتصنيفات الائتمانية للمشروعات الصغيرة وقاعدة موحدة للضمانات وإطار قانوني للإقراض بضمانات، وإزالة القيود القانونية غير الضرورية، وزيادة حجم الإقراض المصرفي للمشروعات المدرة للدخل للفئات المهمشة والفقيرة، مما يشجع المشروعات الناشئة علي العمل تحت مظلة إطار قانوني ويحفز المشروعات القائمة علي الإنضمام لمنظومة الاقتصاد الرسمي للإستفادة من هذه المزايا.
- تسهيل الإجراءات الإدارية أمام تحول المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لإدماجها في القطاع الرسمي.
- تنويع وتطوير الخدمات المالية لتناسب متطلبات الأفراد في المناطق النائية والفقيرة بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، وتيسير عملية تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- الدراسات المستقبلية:

يتعين وجود دراسات في المستقبل تهتم بالأتي:

- مدي تأثير أدوات التكنولوجيا المالية علي تعزيز الشمول المالي في مصر.
- أثر الاقتصاد غير الرسمي علي ظاهرة الركود التضخمي في مصر.
- دور السياسات المالية في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر.

## المراجع

### اولا: المراجع باللغة العربية


أبو زيد، أية محمد (2015). الاستراتيجيات القومية للتثقيف المالي، البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري، مطبوعات المعهد 1.

البدوي، رضا مصطفي(2019). الشمول المالي في مصر: التحديات والفرص، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2.

الخواجة، مصطفي عبدالمنعم، وبسنت الكنزة (2020). دور قواعد البيانات الإحصائية في تحقيق الشمول المالي للعدالة الاجتماعية: دراسة حالة، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2.

الشرقاوي،عبدالحكيم مصطفي (2006). التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، الدار الجامعية الجديدة.

الشرقاوي، ماجد أبوالنجا (2018). نحو رؤية جديدة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في جمهورية مصر العربية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع،ا 109، ا 529.

بدر، أسامة محمد (2019). أثر الشمول المالي علي النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر (حالة مصر)،المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة، جامعة طنطا، التنمية المستدامة والشمول المالي- الرؤي والآثار والتداعيات، 15 إبريل، 1.

تقارير وزارة المالية والبنك المركزي المصري عن العام 2020/2019

حسن، وائل رأفت، دراسة دور دمج الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، 4، 2020.

خلف، مشتاق محمود(2020). اختبار التأثير المتبادل بين الشمول المالي والاستقرار المالي، **رسالة كتوراه**، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

عبدالرحمن، أحمد عاطف (2018) الشمول المالي والتقدم الاقتصادي، **مجلة المال والتجارة**، مصر.

عبدالرازق، منال حسين(2009). عملية تحول القطاع غير الرسمي إلي قطاع رسمي في مصر، **مجلة النهضة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2.

عبدالفتاح،أيمن (2018). محمد الآثار الإيجابية والسلبية للإقتصاد غير الرسمي في مصر، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1.

عثمان، سعيد عبدالعزيز (2018). ومها عبدالرازق، الشمول المالي وإمكانيات تطبيقه في مصر،المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة، الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر 2030،كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ديسمبر.

فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (2015). العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، الموقع الإلكتروني http://www.amf.org.ae

محسن، منال ممدوح (2017). الآثار الاقتصادية الكلية لدمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي في مصر، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

محمد، أحمد يحي (2021). دراسة أثر الاقتصاد غير الرسمي علي الاقتصاد المصري، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، 2.

محمد، وائل فوزي عبدالباسط(2019). الشمول المالي والقطاع غير الرسمي، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، 1.

مصطفي، جيهان سيد محمد (2021). دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز علي مصر، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1.

معتوق، سهير محمود، وآخرون(2021). الشمول المالي، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 1.

مطر، محمد احمد (2021). أثر اقتصاد الظل علي كل من التظخم وإيرادات الضرائب في مصر خلال الفترة 1996-2017، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة، 2،2021

معهد التخطيط القومي(2016). الإجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر،سلسلة قضايا التخطيط والتنمية،عدد رقم 275،القاهرة،اكتوبر.

معهد التخطيط القومي، الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، القاهرة، 2018.

واصل، علياء عبدالحميد(2019).دور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات محاسبيا ومهنيا في تفعيل متطلبات الشمول المالي لتحقيق استراتيجية مصر 2030، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة،جامعة الإسكندرية، 2.

واصل،علياء عبد الحميد(2018). الشمول المالي وإمكانيات تطبيقه في مصر، **المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة**، الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر2030، كلية التجارة،جامعة الإسكندرية، ديسمبر، 10

وليم،عاطف اندراوس(2005). الاقتصاد الظلي، المفاهيم–المكونات–الأسباب، وآثاره علي الموازنة العامة،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

هاشم، أحمد حمدي (2020). قياس أثر الشمول المالي في رفع كفاءة برامج الضمان الاجتماعي، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، 2.

**ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية**

Adediran, O.; Oduntan, E., & Matthew, O. (2017). Financial Development and Inclusive Growth in Nigeria: A Multivariate Approach. *Journal of Internet Banking and Commerce*, 22(8).

Agyemany, B.; Agyei, K., & Duah, k. (2018). Financial Inclusion, Poverty and Income Inequality: Evidence from Africa, *Spirit an International Journal of Poverty Studies* , 2(2), http://ssrn.com

Allianz A.; Gtz A., (2006) Micro Insurance: Demand and Market Prospects, Federal Ministry for Economic Cooperation and Development, India.

Beasley T.; Burchardi k. and Ghatak M., (2018). The Gains from Financial Inclusion: Theory and a Quantitative Assessment, ESRC-DFID Growth Research Program for Financial Support,.

Beck, T.; Demiurgic- Kunt, A.& Levine, R. (2004), Finance, Inequality, and Poverty: Cross- Country Evidence, NBER Working Paper, No. 10979, December.

CGAP & Arab Monetary Fund, (2017). "Financial Inclusion Measurement in the Arab World", Working Paper, January.

Claessens, S. (2006). Access to Financial Services: A Review of the Issues and Public Policy Objectives. The World Bank Research Observer, 21(2).

Elshamy, M. h. (2015). Measuring the Informal Economy in Egypt, *International Journal of Business Management and Economic Research* (IJBMER), 6(2),

Ismail, E et al., (2018) Accelerating Financial Inclusion in Egypt, The Scientific Conference on Financial Inclusion within the Framework of Egypt's Vision 2030,December,Facultyof Commerce, Alexandria University.

Hart, k. (1973). Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana, *the Journal of Modern African Studies*, 11.

Iqbal, B. A., & Sami, S. (2017). Role of Banks in Financial Inclusion in India, Contadina administration, 62(2).

Joana, R.(2015). Microcredit and Economic Development: Entrepreneurship or Self- Employment?" Master Of Science in Business Administration, ISCTE Business School, Department of Marketing.

Kiran, K. (2018), Challenges to Financial Inclusion in India: The Case of Andhra Pradesh, *International Journal of Engineering Technology Scienceand Research*, 5, (1).

Schneider M. (2018) Shadow Economies Around the Word: What Did We Learn Over the Last 20 Years?, IMF, Working Papers,WP/18/17.

Ramjet, M. (2009). Financial Inclusion in Gulbarga: Finding Usage in Access", Institute for Financial Management and Research, Working Paper Series No.26.

Peter J. (2014). Financial Stability and Financial Inclusion", Asian Development Bank Institute ADBI, Working Paper Series, No.488,.

Patwardhan A.; Singleton K. and Schmitz K. (2018). Financial Inclusion in the Digital Age, International Finance Corporation and Stanford Business, Rajasekaran, Including the Excluded: The Scenario of Financial Inclusion in India, *Journal of Business and Management* (IOSR-JBM), Volume 20(2),

Schneider, F.; Buehn, A., & Montenegro, C. E. (2010) New Estimates for the Shadow Economies all Over the World, *International Economic Journal*, 24, 2010.

Sethi, D., & Sethy, S. K. (2019). Financial Inclusion Matters for Economic Growth in India: Some Evidence from Co integration Analysis, *International Journal of Social Economics*, 46(1).

Sethy, S. (2016). Developing a Financial Inclusion, Index and Inclusive Grows in India, Theoretical and Applied Economic, XXIII, 2 (607), 187-206.

UNDP, the ADCR 2011, the Poverty Impact of Growth and Employment in Egypt (1990- 2009), Arab Development Challenges Background Paper, 2011. https://www.undp.org

William A., Baanni, Shaibu A., and others, (2015). Factors Influencing Informal Sector Workers Contribution to Pension Scheme in the Tamale metropolis ofGhana, *Journal of Asian Business Strategy*, 5, (2).

Williams, Harly T., Role of Financial Inclusion in Economic Growth and Poverty Reduction in Developing Economy, *Internal Journal of Research in Economics and Social Sciences* (IJRESS), 7 (5).

World Bank Group, Enterprises Surveys, What Business Experience, Explore Survey Data, Informality, 2018.

Available in www.Enterprises Survey. Org/ Data/ Explore Topics/ informality (17/7/2018).

World Bank. (2014), Arab Republic of Egypt More Jobs, Better Jobs: A Priority for Egypt. Report No. 88447- EG.

World Bank,Group,Global Financial Development: Financial Inclusion, World Bank,Washington DC, USA, 2014, 12.

https://www.youm7.com/story/2018/5/11

https://oxfordbusinessgroup.com/analysis/digital-drives-hnost-government-initiatives-are- raising-financial- inclusion

# Activating the role of financial inclusion in influencing the magnitude of the informal economy in Egypt according to the 2030 development strategy

Dr. Mahmod Ragab Mahmoud

## Abstract

Financial inclusion is currently a goal for many countries of the world, especially developing countries, as a means to help achieve economic and social development. Obtaining financial services and products has a crucial role in reducing poverty, unemployment and inflation, reducing tax and customs Evasion and supporting comprehensive and sustainable development.

This research aims to clarify the role of financial inclusion in influencing the size of the informal economy by integrating it into the formal economy.

To achieve this goal, the concept of the informal economy, its causes and characteristics, and the negative and positive effects of its presence in society were addressed. Then the study clarified the role and importance of financial inclusion in achieving this purpose by exposing the concept of financial inclusion, its objectives and importance as one of the components of economic policy, And its role in achieving economic development, social development, financial and economic stability and how to overcome the difficulties and obstacles of its application in developing countries in general and Egypt in particular, in accordance with the vision and development strategy (Egypt 2030). Finally, a set of recommendations and proposed solutions were presented to treat the problem of the inflation of the size of the informal economy by increasing the effectiveness of financial inclusion, facilitating administrative procedures in the face of the transformation of small and micro enterprises to integrate them into the formal sector, diversifying and developing financial services to suit the requirements of individuals in remote and poor areas, With the aim of providing innovative and low-cost services, facilitating the process of financing small and micro enterprises, and strengthening social security programs to provide a minimum level of income for groups that suffer from the inability to satisfy their basic needs.

### key words

Informal Economy, Parallel Economy, Shadow Economy, Financial Inclusion, Digital Economy

### التوثيق المقترح للدراسة وفقا لنظام APA

محمود، محمود رجب (2022). تفعيل دور الشمول المالي في التأثير علي حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر وفقاً لاستراتيجية التنمية 2030. **مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 59(3)،231 - 266.